
نظريات النقود

تأليف

الدكتور عبدالرسول علي

الفصل الاول

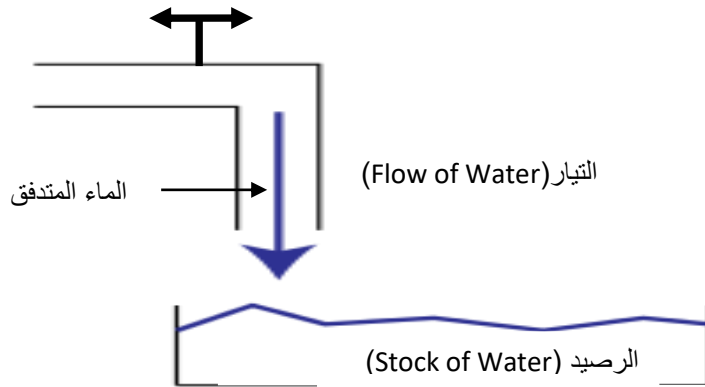
مفاهيم أساسية Basic Concepts

أولاً : الرصيد The Stock

هو المتغير الذي يمكن قياسه خلال لحظة او نقطة زمنية ، كقيمة احد المتغيرات في 20 أيلول 2014 ، ومن أمثلة ذلك المدخرات او عرض النقود وراس المال، وهو متغير قابل للنفاد.

ثانياً: التيار The Flow

هو المتغير الذي يمكن قياسه خلال فترة زمنية، اي أنه لا يفهم معناه الا بوجود الوحدات الزمنية، ومن أمثلة ذلك الناتج والدخل والاستثمار والاستهلاك....الخ. فمثلاً حينما تسال شخصاً عن حجم انفاقه فانه لا يستطيع اجابتك الا اذا حددت الفترة الزمنية لانفاقه كأن تقول له كم هو حجم انفاقك اليومي او الشهري والتيار هو متغير متجدد. ويمكن توضيح الفرق بين الرصيد والتيار من خلال الشكل أدناه:



في الشكل أعلاه نلاحظ أن كمية الماء الموجودة في الاناء يمكن تحديدها في أية لحظة زمنية، اي أنه ينطبق عليها مفهوم الرصيد، في حين أننا لانستطيع القول ان كمية الماء المتدفق من الحنفية يساوي (1) متر مكعب بدون ذكر الوحدة الزمنية، أي لابد من القول أن كمية الماء المتدفق من الحنفية تساوي (1) متر مكعب في الثانية أو الدقيقة، وبذلك ينطبق مفهوم التيار على الماء المتدفق من الحنفية.

سؤال: قارن بين الرصيد والتيار؟

التيار	الرصيد
1- متغير يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة.	1- هو متغير يمكن قياسه خلال لحظة زمنية.
2- يحتاج للوحدات الزمنية لفهم معناه.	2- لا يحتاج لحدات الزمن لفهم معناه.
3- انه متغير متجدد كالناتج او الاستثمار مثلاً.	3- انه متغير قابل للنفاذ كرأس المال أو المدخرات.

ثالثاً: - المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية

1- المتغيرات النقدية The Nominal variables

هي المتغيرات التي تقاس بوحدات نقدية كالراتب الشهري للموظف أو أجر العامل وأسعار السلع والخدمات والنتاج المحلي النقدي (الاسمي).

2- المتغيرات الحقيقية The Real variables

هي عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالوحدات النقدية، أي انها تختلف عن المتغيرات النقدية بكونها تقيس كمية السلع والخدمات في حين ان المتغيرات النقدية تقاس بالوحدات النقدية، ومن أمثلتها الناتج المحلي الحقيقي والاستثمار... الخ.
ان المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية يرتبطان مع بعضهما البعض بالمعادلة الآتية:

$$\frac{\text{المتغير النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{المتغير الحقيقي}$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ان المتغير الحقيقي (كمية السلع والخدمات) يمكن الحصول عليه من خلال قسمة المتغير النقدي على المستوى العام للأسعار. وكذلك يمكن تحول المتغير الحقيقي الى متغير نقدي من خلال ضرب المتغير الحقيقي بالمستوى العام للأسعار.

سؤال:- ما المقصود بالمستوى العام للأسعار ؟

المستوى العام للأسعار يمثل متوسط أو معدل أسعار السلع والخدمات.
ان التغيرات في المستوى العام للأسعار تقاس من خلال الارقام القياسية التي هي عبارة عن مؤشرات كمية تقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات وتكون عادةً على شكل نسبة مئوية، كالرقم القياسي لأسعار المفرد والرقم القياسي لأسعار الجملة والمخفض الضمني (معامل الانكماش الضمني).

سؤال: ما المقصود بالمخفض الضمني؟

اشرنا الى ان المستوى العام للأسعار يقاس بالارقام القياسية لذلك يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو الاتي:

المتغير النقدي

$$\text{المتغير الحقيقي} = 100 \times \dots\dots\dots$$

الرقم القياسي للأسعار

سؤال:- جد قيمة المتغير الحقيقي اذا علمت ان ان قيمة المتغير النقدي تساوي 200 مليون دينار والرقم القياسي للأسعار يساوي 110 %؟

سؤال:- اذا علمت ان قيمة الناتج النقدي تساوي 3 مليار دينار والرقم القياسي للأسعار يساوي 105 %، فما هي قيمة الناتج الحقيقي؟

سؤال:- كيف يمكن تحويل المتغيرات الحقيقية الى متغيرات نقدية، وضح ذلك بمثال رقمي؟

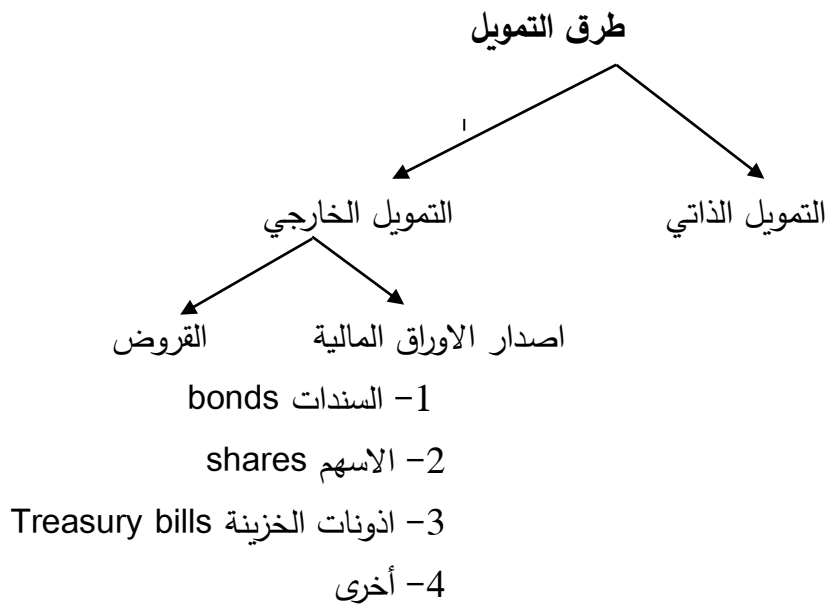
ملاحظة:- ان قيمة الرقم القياسي قد تكون اصغر او اكبر او تساوي 100 %، فاذا كان مساوياً لـ 100 % فانه يشير الى حالة الاستقرار في المستوى العام للأسعار، اما اذا كان اكبر من 100 % فانه يشير الى حالة التضخم، في حين انه يشير الى حالة الانخفاض او الانكماش في المستوى العام للأسعار اذا كانت قيمته أقل من 100 %.

رابعاً: السندات The Bonds

قبل التطرق الى مفهوم السندات ينبغي التعرف على آليات أو طرق التمويل التي يمكن تصنيفها الى نوعين هما:-

1- **التمويل الذاتي**، وهو التمويل الذي يعتمد على الامكانيات الذاتية للحكومة أو الفرد أو صاحب المشروع.

2- **التمويل الخارجي**، وهو التمويل الذي يتم اللجوء اليه في حالة عدم كفاية الموارد الذاتية لتمويل المشاريع الجديدة او توسيع المشاريع القائمة، وهو يكون على نوعين هما القروض من الافراد أو المصارف واصدار الاوراق المالية كالأسهم والسندات.....الخ. ويمكن توضيح طرق التمويل من خلال المخطط الآتي:-



ان السندات التي تمثل اداة للتمويل الخارجي عبارة عن شكل من اشكال الاوراق المالية وهي تمثل وثيقة أو مستند مديونية بين أن أحد الاطراف مدين لطرف آخر. حيث تقوم الجهة المصدرة للسندات بطرح سندات في الاسواق المالية بسعر معين يدعى القيمة الاسمية للسند ويحصل حامل السندات على فائدة معينة ، وعندما تحين مدة استحقاق السند يتم ارجاع السند الى الجهة المصدرة التي تقوم بدورها بإرجاع القيمة الاسمية للسند لحامل السند.

ان السند له قيمتان هما القيمة الاسمية par value وهي القيمة المثبتة على السند، والقيمة السوقية market value وهي القيمة التي تحدد عن طريق قوى العرض والطلب الخاصة بالسندات. فاذا ازداد الطلب على السندات ارتفعت اسعارها وبالعكس.

ادناه صورة للسند والتي يتضح من خلالها القيمة المثبتة على السند، أي القيمة الاسمية وكذلك سعر الفائدة على السند البالغ 6% وهو المبلغ الذي يحصل عليه حامل السند.



ان حامل السند يحصل على نوعين من العوائد هما:-

- 1- العائد المؤكد الذي هو عبارة عن سعر الفائدة على السند.
- 2- العائد غير المؤكد الناجم عن التفاوت بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية للسند. فاذا كانت القيمة السوقية للسند أكبر من قيمته الاسمية فان حامل السند يحقق ربحاً رأسمالياً بالإضافة الى سعر الفائدة، أما اذا القيمة السوقية للسند اصغر من قيمته الاسمية فان حامل السند سيتحمل خسارة رأسمالية، والاحتمال الاخير اذا تساوت القيمة الاسمية للسند مع قيمته السوقية فانه يكون في حالة تعادل، أي لا يحقق ربحاً ولا خسارة رأسمالية ولكنه يحصل على الفائدة المثبتة على السند.

سؤال:- اذا تساوت القيمة الاسمية للسند مع قيمته السوقية ، فهل أن حامل السند يحقق عائداً؟

ان حامل السند في هذه الحالة يحقق العائد المؤكد فقط والمتمثل بسعر الفائدة على السند.

سؤال:- اذا كانت القيمة لسندٍ معين تساوي 1000 دينار ففي أي من الاسعار السوقية الآتية يكون حامل السند في حالة ربحٍ أو خسارة رأسمالية أو حالة تعادل مبيناً السبب:-

(980 ، 1000 ، 1040)

ملاحظة:- ان هناك علاقة عكسية بين قيمة السوقية للسندات وسعر الفائدة، أي اذا ارتفع سعر الفائدة، فان القيمة السوقية للسند ستخفض، وبالعكس، أي اذا انخفض سعر الفائدة سترتفع القيمة السوقية للسند، ويمكن وضع هذه العلاقة رياضياً على النحو الآتي:-

$$MV = F(i)$$

حيث أن :-

MV تمثل القيمة السوقية للسند.

i سعر الفائدة السوقي.

وسنعود الى دراسة العلاقة بين قيمة السند وسعر الفائدة بشكل مفصل عند دراستنا للنظريات النقدية .

سؤال:- قارن بين السند والسهم؟

الفصل الثاني النقود ووظائفها

تمهيد:

حينما كانت المدن والقرى منعزلة عن بعضها البعض بسبب تخلف وسائل النقل والاتصال بالإضافة الى محدودية السلع المنتجة، كانت المقايضة هي النظام المتبع في عملية التبادل. والمقايضة تعني عملية مبادلة سلعة معينة بسلعة أو خدمة أخرى، ولكن بمرور الوقت أصبح هذا النظام غير فعال في عملية التبادل نتيجةً لانطوائه على عيوبٍ تتمثل بما يأتي:-

- 1- صعوبة تجزئة بعض السلع، فهناك بعض السلع تتميز بارتفاع قيمتها ولكن من الصعب تجزئتها وبالتالي لا يمكن مبادلتها مع سلع أخرى منخفضة القيمة.
- 2- هناك بعض السلع سريعة التلف، لذا فان مبادلتها بسلع أخرى لا تتعرض للتلف الا بعد مرور فترة زمنية طويلة سنطوي الى الحاق الضرر بأحد طرفي التبادل.
- 3- صعوبة نقل بعض السلع من مكان الى آخر مما يعيق عملية التبادل.
- 4- صعوبة التوافق في الرغبات بين الاطراف المتبادلة. فمثلاً لو أن بائع اللحم (القصاب) احتاج زوجاً من الأحذية، فإنه سيذهب الى بائع الاحذية للحصول على زوج من الاحذية مقابل كمية من اللحم، ولكنه يُفاجأ بأن بائع الأحذية رجلاً نباتياً، أي لا يأكل اللحم، وهنا سيكون القصاب أمام خيارين، الاول هو البحث عن طرف ثالث يرغب في اقتناء اللحم مقابل سلعة معينة ومن ثم مبادلة هذه السلعة مع بائع الأحذية. أما الخيار الثاني فهو بقاءه حافياً في حالة عدم عثوره على شخص يرغب بمبادلة سلعته باللحم.

كل هذه الصعوبات التي ازدادت مع تطور المجتمعات وتعدد السلع والخدمات مهدت الطريق الى نظام تبادلي أكثر كفاءة قائم على استخدام النقود.

والنقود Money تمثل كل شيء مقبول قبولاً عاماً في عملية التبادل، سواءً كان هذا الشيء من أصل نباتي كالحنطة والشعير، أو من أصل حيواني كالأغنام والدجاج، أو من أصل معدني كالذهب والفضة والنحاس.

وهذا يعني أن الصفة الاساسية للنقود هي صفة القبول العام بين الأطراف المتبادلة.

وظائف النقود:-

تقوم النقود بوظائف عديدة تتمثل بما يأتي:-

أولاً:- النقود كوسيلة للتبادل :-

ان عملية التبادل في ظل نظام المقايضة كانت تقوم على مبادلة سلعة بأخرى بدون وجود وسيط في عملية التبادل، أي أن عملية التبادل تكون كالاتي:-

سلعة $\longleftrightarrow$ سلعة أو خدمة

اما في ظل استخدام النقود فان التبادل اتخذ الشكل الآتي:-

سلعة $\longleftarrow$ نقود $\longrightarrow$ سلعة أو خدمة

وهذا يعني ان النقود اصبحت وسيطاً في عملية التبادل وبالتالي أصبح بالإمكان الفصل بين عمليتي البيع والشراء، وهو امر ترتبت عليه حرية الأطراف المتبادلة في اختيار كمية ونوعية السلع المتبادلة وكذلك حرية اختيار زمن ومكان التبادل حيث أصبح بإمكان الفرد شراء نوع السلعة التي يرغب بها وكذلك الكمية التي يرغب بها من سلعة معينة ، وأصبح بإمكانه أن يؤجل عملية الشراء الى وقت لاحق أو الشراء من المكان الذي يرغب فيه، وهذه المزايا لم تكن متوفرة في ظل نظام المقايضة الذي تغلب عليه صفة الاجبار.

سؤال:- هل ان التحول من نظام المقايضة الى النظام النقدي، أي النظام القائم على استخدام النقود قد وسع من نطاق حرية الاختيار لدى الأفراد؟

ثانياً:- النقود كوحدة قياس:-

حيث أن النقود تعمل كمقياس مشترك لقيم جميع السلع والخدمات، وهذه الوظيفة قد وفرت الكثير من الوقت والجهد اللازمين لعملية التقييم والتبادل، ولتوضيح ذلك نفترض أن مجتمعاً ما ينتج أربع سلع هي (A، B، C، D)، ونفترض عدم وجود وحدة قياس مشتركة، أي أن المجتمع يعمل في ظل نظام المقايضة. في هذه الحالة عندما نريد مبادلة السلعة (A) بالسلع الثلاث الاخرى فأننا نحتاج الى عملية تقييم في كل مرة، أي أننا نحتاج الى عمليات تقييم ثلاث عندما تكون لدينا أربع سلع، أي أن عدد عمليات التقييم التي نحتاجها تكون بعدد السلع مطروحاً منها واحد صحيح، فاذا كانت لدينا مئة ، فإن عدد عمليات التقييم يمكن إستخراجها من خلال المعادلة الآتية :

$$V = N * N - 1 / 2$$

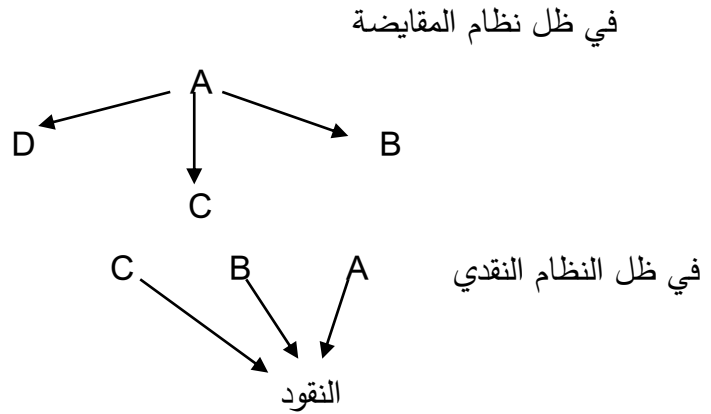
حيث أن :

$V =$ عدد عمليات التقييم.

$N =$ عدد السلع.

$$V = 100 * (100 - 1) / 2 = 4950$$

، وهكذا نلاحظ أن عمليات التقييم تزداد بزيادة عدد السلع وهو ما يتطلب الكثير من الوقت والجهد في عملية التقييم. ولكن الأمر يصبح مختلفاً بوجود النقود التي تمثل وحدة القياس المشتركة لجميع السلع والخدمات، إذا نقوم في هذه الحالة بتقييم جميع السلع بالنقود ومن ثم يصبح من اليسير المقارنة بين قيم السلع لأجراء عملية التبادل. ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الآتي:



Case Study : حالة دراسية:

في اثناء الحرب العالمية كان الصليب الأحمر يقوم بتوزيع السلع كالرز والسكر والبطانيات والسكاثر....الخ على الجنود الأسرى، ولكن هذا التوزيع يتم بصورة عشوائية، لذا قد يحصل الأسير على سلع لا يرغب فيها، لذلك كانوا يعمدون الى تبادل السلع فيما بينهم، وقد استخدمت السكاثر كوحدة قياس لقيم السلع وكوسيط لعملية التبادل، أي أن السكاثر كانت تقوم بدور النقود في معتقلات الأسرى، فمثلا كان كيلو الرز يساوي ثلاث علب من السكاثر أو أن البطانية الواحدة تساوي عشر علب وهكذا، حتى ان بعض السجناء كانوا بغسل الملابس مقابل ثلاث سكاثر أو أربعة للقطعة الواحدة.

هذا يعني أنه حتى في المجتمعات الصغيرة تظهر الحاجة الى وجود النقود كوسيط في عملية التبادل وكمقياس مشترك للقيم، مع التأكيد على أن أهمية النقود تتراجع اذا كان المجتمع صغيراً ومنعزلاً ولا ينتج ال عدداً محدوداً من السلع.

وهنا يبرز سؤال حول الاسباب التي دفعت الأسرى الى تفضيل السكائر على غيرها من السلع للعب دور النقود. ان السبب في ذلك يعود الى أن السكائر تتوفر فيها بعض مواصفات النقود كقابليتها للتجزئة وسهولة حملها وندرته النسبية وقابليتها للخن، أي أنها لا تتلف بسرعة.

ثالثاً: - النقود كمخزن للقيمة: - Store Of Value

عندما يتنازل شخص ما عما بحوزته من سلع او يقدم خدمة معينة مقابل النقود، فانه يدرك أنه بإمكانه شراء أية سلعة أو خدمة يرغب فيها من خلال النقود التي حصل عليها، أي أن النقود أصبحت مخزناً لقيمة السلع التي تنازل عنها.

ان استخدام النقود كمخزن للقيمة قد أدى فصل عملية البيع عن عملية الشراء وهذا الفصل قد وفر الكثير من الوقت والجهد للأطراف المتبادلة كما انه منحه حرية الاختيار في عملية التبادل من حيث كمية ونوعية السلع ومكان وزمن التبادل.

ولكن وظيفة النقود كمخزن للقيمة تنطوي على مشكلة مفادها ان قيمة النقود تتغير من مدة الى أخرى بناءً على المستوى العام للأسعار، حيث توجد علاقة عكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار كما توضحه المعادلة الآتية :-

$$1$$

قيمة النقود =

المستوى العام للأسعار

من خلال المعادلة نلاحظ ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى انخفاض قيمة النقود وبالعكس، أي انخفاض المستوى العام للأسعار سيؤدي الى زيادة قيمة النقود.

سؤال:- هل هناك فرق بين قيمة النقود والقوة الشرائية للنقود؟

كلا لا يوجد فرق بين المفهومين لأن كليهما يمثلان كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالوحدات النقدية.

سؤال:- ما الذي يميز النقود كوحدة قياس للقيمة عن وحدات القياس المادية كالكيلوغرام والمتر؟

ان النقود كمقياس للقيمة تتغير بتغير الزمان والمكان، فنحن قد يمكننا شراء ثلاث وحدات من سلعة معينة بدينار واحد في بداية الشهر، ولكننا قد نحصل على أقل أو أكثر من ثلاث

وحدات من السلعة نفسها في نهاية الشهر بسبب التغيرات الناجمة عن المستوى العام للأسعار. وكذلك نجد أن قيمة الدينار أو الدولار تختلف من بلد الى آخر. أما الكيلوغرام أو المتر فانهما ثابتان باختلاف الزمان والمكان، فالمتر مثلاً يساوي مئة سنتيمتر في الماضي والحاضر والمستقبل، كما أنه يساوي المقدار نفسه في العراق وبريطانيا وأستراليا. أي أن المتر لا يختلف باختلاف الزمان والمكان بعكس النقود التي لا تتوفر فيها هذه الصفة.

رابعاً: النقود كوسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة:-

ان الكثير من المعاملات التجارية تترتب عليه التزامات وديون بين الأطراف المتبادلة التي يجب تسويتها في المستقبل من خلال النقود. فعمل الموظف أو العامل يترتب عليه دين تجاه رب العمل الذي يقوم بتسديده في نهاية اليوم أو الأسبوع أو الشهر من خلال استخدام النقود. كما أن القروض التي نقترضها نقوم بتسديدها في المستقبل باستخدام النقود، وهذا يعني أن النقود تمثل أداة لتسوية المدفوعات الآجلة .

الفصل الثالث

عرض النقود The Money Supply

تمهيد:

يُعد مفهوم عرض النقود مفهوماً نسبياً، لأنه مفهوم يتغير بتغير الزمان والمكان، لذا يمكن تعريف عرض النقود بنفس الطريقة التي تُعرف بها النقود، أي أن عرض النقود يمثل كل شيء مقبول قبولاً عاماً في عملية التبادل.

ولتوضيح الكيفية التي يتغير فيها مفهوم عرض النقود بتغير الزمن، نفرض ان المجتمعات البشرية قد مرت بخمس مراحل هي:

المرحلة الاولى: المجتمع البدائي الذي تقوم فيه عملية التبادل على أساس المقايضة.

في ظل هذا المجتمع لا يوجد شيء اسمه النقود لأن عملية التبادل تتم على أساس مبادلة سلعة أو خدمة مقابل سلعة أو خدمة. ولكننا نستطيع القول أن النقود في هذا المجتمع تتمثل بسلعة معينة اذا اتفق أفراد هذا المجتمع على استخدام هذه السلعة كمقياس تُقاس به قيم جميع السلع الأخرى.

المرحلة الثانية: تمثل المجتمع الذي تُستخدم فيه المسكوكات المعدنية كوحدة نقدية، وبالتالي فان عرض النقود في هذا المجتمع تتكون من جميع المسكوكات المستخدمة في هذا المجتمع.

المرحلة الثالثة: تمثل المجتمع الذي تتكون فيه النقود من المسكوكات والنقود الورقية. أي أن عرض النقود يتكون في هذا المجتمع من المسكوكات والنقود الورقية.

المرحلة الرابعة: تمثل المجتمع الذي تتكون فيه النقود من المسكوكات والنقود الورقية والودائع الجارية.

المرحلة الخامسة: تمثل المجتمع الحالي الذي تتكون فيه النقود من المسكوكات والنقود الورقية والودائع الجارية والودائع الادخارية والزمنية.

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم عرض النقود يتغير بتغير الزمن، لذا يُعد مفهوماً نسبياً من الناحية الزمنية.

أما من الناحية المكانية فاننا نجد أن مفهوم عرض النقود يتغير من بلد الى آخر، فمثلاً اذا أخذنا بلداً نامياً نجد أن عرض النقود يتكون من العملة في التداول والودائع الجارية، في حين أنه يتكون في الدول المتقدمة من العملة في التداول والودائع الجارية والودائع الادخارية والودائع الزمنية.

من كل ما تقدم يتبين أن مفهوم عرض النقود مفهوم غير ثابت يتغير بتغير الزمان والمكان وبالتالي فهو مفهوم نسبي.

سؤال: ماهي مكونات عرض النقود في ظل نظام المقايضة؟

الجواب: في ظل نظام المقايضة لا وجود للنقود وبالتالي لا نستطيع التحدث عن مكونات عرض النقود، ولكن إذا اتفق أفراد المجتمع في ظل نظام المقايضة على استخدام سلعة معينة كوحدة لقياس قيم السلع الأخرى، فإن هذه السلعة تمثل النقود في هذه الحالة كما حدث في سجون أسرى الحرب العالمية الثانية الذين استخدموا السكائر كوحدة قياس لقيم السلع الأخرى ، أي أن السكائر تمثل النقود في هذه الحالة.

مفاهيم عرض النقود:

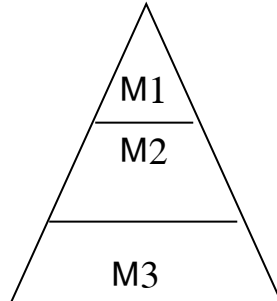
هناك أكثر من مفهوم لعرض النقود، ولكننا سنقتصر على دراسة ثلاثة منها تتمثل بـ :

المفهوم الضيق ($M1$) = العملة في التداول لدى الجمهور + الودائع الجارية + صكوك المسافرين

المفهوم الواسع ($M2$) = $M1$ + الودائع الادخارية + الودائع الزمنية ذات الفئات الصغيرة (الودائع التي تقل قيمتها عن 100 ألف دولار).

المفهوم الاوسع ($M3$) = $M2$ + الودائع الزمنية ذات الفئات الكبيرة (الودائع التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار) + اليورودولار.

ان المفاهيم الثلاث تختلف من حيث درجة سيولتها، حيث ان المفهوم الضيق يكون أكثر المفاهيم سيولةً، في حين أن المفهوم الاوسع يكون أقل المفاهيم سيولةً، ويمكن تمثيل هذه المفاهيم بالهرم أدناه ، حيث نلاحظ ان المفهوم الاوسع يقع في قاعدة الهرم ، في حين أن المفهوم الضيق يقع في قمة الهرم، فيما يتوسط المفهوم الواسع بين المفهومين، أي كلما اتجهنا الى قمة الهرم ازدادت درجة السيولة وبالعكس حينما نتجه الى قاعدة الهرم:



سؤال: قام احد الاشخاص بايداع مبلغ مقداره 20000 دينار كوديعة جارية، فما تاثير عملية الایداع هذه على عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع؟

الجواب: ان قيام هذا الشخص بالإيداع قد أدى الى انخفاض العملة في التداول بمقدار 20000 دينار ولكنه في الوقت نفسه أدى الى زيادة الودائع الجارية بالمقدار نفسه مما يعني بقاء عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع بدون تغيير، وان الذي حدث هو تغير هيكل عرض النقود، حيث انخفضت العملة في التداول وازدادت الودائع الجارية.

المضاعف النقدي: m

ان ما يميز المضاعف النقدي عن مضاعف الائتمان هو وجود نسبة التسرب النقدي c (نسبة النقد الى الودائع) في البسط، أي أنه بمجرد اضافة نسبة التسرب النقدي الى البسط فان مضاعف الائتمان يتحول الى المضاعف النقدي، لذا فان الاخير يتخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta Ms / \Delta B = \frac{1 + c}{r + c}$$

حيث ان:

ΔMs تمثل مقدار التغير في عرض النقود.

ΔB تمثل مقدار الاساس النقدي.

وهذا يعني أن المضاعف النقدي هو عبارة عن مقدار التغير في عرض النقود نتيجة تغير الاساس النقدي بمقدار وحدة واحدة.

ان الاساس النقدي (B) هو عبارة عن العملة في التداول لدى الجمهور زائداً الاحتياطيّات النقدية لدى الجهاز المصارف التجارية.

العلاقة بين المضاعف النقدي والاساس النقدي وعرض النقود

ان العلاقة بين المتغيرات الثلاث (المضاعف النقدي والاساس النقدي وعرض النقود) تُعد من العلاقات المهمة في النظرية النقدية، حيث ان قيمة أي متغير من هذه المتغيرات يمكن معرفتها اذا توفرت لدينا بيانات عن قيمة المتغيرين الآخرين من خلال المعادلة الآتية:

عرض النقود Ms = المضاعف النقدي (m) x الاساس النقدي (B)
أي أن :

$$Ms = M \times B$$

ومن هذه المعادلة يمكن معرفة أن:

$$\frac{\text{عرض النقود}}{\text{الاساس النقدي}} = \text{المضاعف النقدي}$$

$$\frac{\text{عرض النقود}}{\text{المضاعف النقدي}} = \text{الاساس النقدي}$$

سؤال: اذا علمت ان قيمة عرض النقود تساوي 600000 دينار وان الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية كانت تساوي 80000 دينار والعملة في التداول تساوي 200000 دينار، فما هي قيمة المضاعف النقدي؟

العوامل المحددة لعرض النقود:

يمكن معرفة العوامل المؤثرة على عرض النقود من خلال المعادلة التي توضح العلاقة بين عرض النقود والمضاعف النقدي والاساس النقدي، أي من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{عرض النقود} = \text{المضاعف النقدي} \times \text{الاساس النقدي}$$

هذا يعني أن عرض النقود يرتبط بعلاقة طردية بكل من المضاعف النقدي والاساس النقدي، ولكن كل من المتغيرين الاخيرين يعتمدان على متغيرات أخرى.

النظريات النقدية

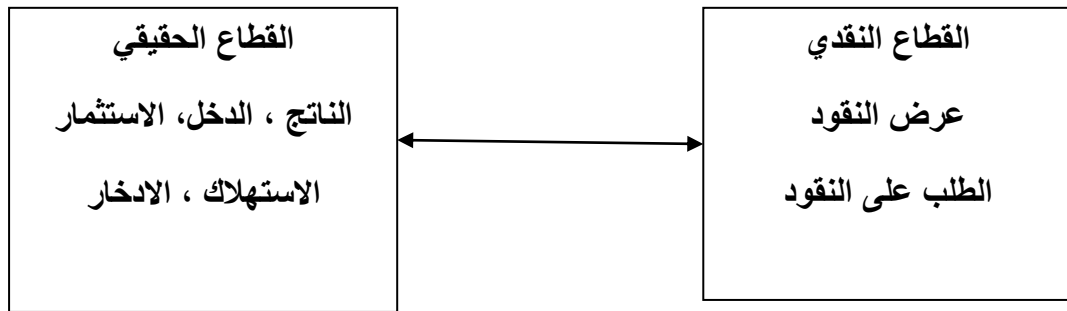
The Monetary Theories

الفصل الرابع

النظرية الكمية التقليدية

مفهوم النظرية النقدية

النظرية النقدية هي عبارة عن الآراء والافكار التي توضح العلاقة بين النقود من جهة والناتج والدخل والاستثمار والاستخدام والاستهلاك والادخار من جهة أخرى. وبعبارة أخرى أنها تبحث العلاقة بين القطاع النقدي (عرض النقود والطلب على النقود) والقطاع الحقيقي (الناتج والدخل والاستثمار والاستخدام والاستهلاك والادخار) ، كما هو موضح بالمخطط الآتي:



ان النظريات النقدية التي تبحث العلاقة بين هذين القطاعين تنقسم الى اتجاهين، الاول الذي يرى عدم وجود علاقة بين القطاعين، أي وجود انفصال بين القطاعين المذكورين وهذا الاتجاه تمثل النظرية الكمية التقليدية التي تمثل افكار المدرسة الكلاسيكية، والاتجاه الثاني يتمثل بالنظريات الأخرى التي ترى وجود علاقة بين هذين القطاعين سواء بالآمد القصير أو الطويل. لذلك سيتم تناول هذه النظريات تباعاً.

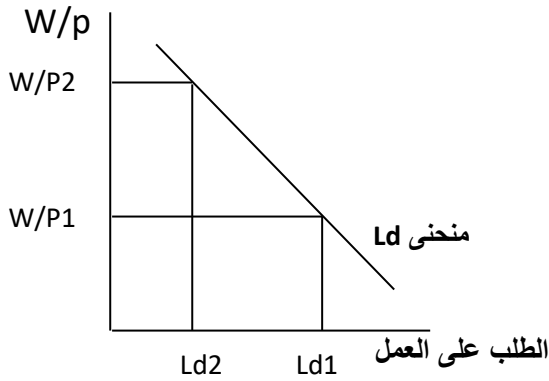
النظرية الكمية التقليدية :

ان هذه النظرية تمثل آراء المدرسة الكلاسيكية، والتي ترى عدم وجود علاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي. وقبل الشروع في توضيح مضمون هذه النظرية ينبغي أولاً التطرق الى المبادئ والأسس التي بُنيت عليها الافكار الكلاسيكية لأن ذلك سيساعد كثيراً في فهم هذه النظرية.

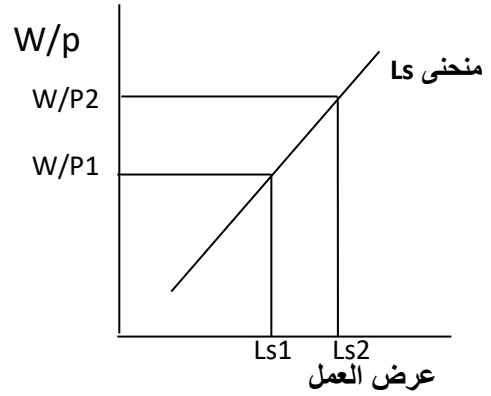
ان المبادئ التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: سيادة التشغيل الكامل بسبب مرونة الأجور والاسعار:

ان التشغيل الكامل يعني عدم وجود بطالة اجبارية، والبطالة الاجبارية تعني وجود اشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وبالأجر السائد ولكنهم لا يحصلون على فرصة عمل. ولتوضيح الكيفية التي يتحقق فيها التشغيل الكامل في ظل مرونة الأجور نستعين بالشكل البياني الآتي:



شكل - 1 -



شكل - 2 -

ان الشكل رقم (1) يمثل العلاقة بين الطلب على العمل من قبل أرباب العمل والأجر الحقيقي (w/p)، والذي يوضح أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي، حيث كلما ازداد الأجر الحقيقي انخفض الطلب على العمل وبالعكس، أي كلما انخفض الأجر الحقيقي ازداد الطلب على العمل، والسبب في ذلك ان الأجر يمثل تكلفةً بالنسبة للمنتج، وكما هو معروف انه كلما ازدادت تكاليف الانتاج انخفضت ارباح المنتج لذلك يعمل على تقليص الايدي العاملة كلما ازداد الأجر الحقيقي.

أما الشكل رقم (2) فانه يمثل العلاقة بين عرض العمل والأجر الحقيقي، حيث نلاحظ أن عرض العمل يزداد بزيادة الأجر الحقيقي وبالعكس، أي أن العلاقة بين عرض العمل والأجر الحقيقي هي علاقة طردية.

سؤال: ما الفرق بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي؟

ان الأجر النقدي (w) هو عبارة عن عدد الوحدات النقدية التي يمكن الحصول عليها نتيجة عمل معين ، فحينما نقول أن الأجر اليومي للعامل هو (25) ألف دينار فأنا نقصد به الأجر النقدي. أما الأجر الحقيقي (w/p) فانه يمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي، او هو عبارة عن الأجر النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار. ومن الواضح أن هناك علاقة عكسية بين الأجر الحقيقي والمستوى العام للأسعار، حيث كلما ازداد المستوى العام للأسعار انخفض الأجر الحقيقي .

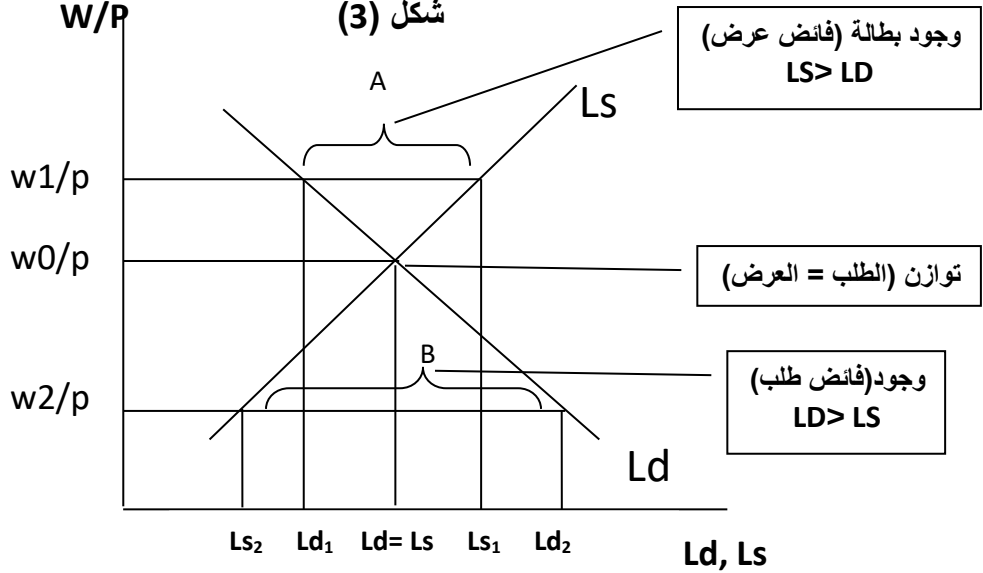
سؤال: لماذا استخدم الكلاسيك الأجر الحقيقي بدلاً من الأجر النقدي؟

استخدم الكلاسيك الأجر الحقيقي بدلاً من الأجر النقدي، لأنهم يعتقدون بعدم وجود ما يسمى بـ (الوهم أو الخداع النقدي) money illusion، وهي الحالة التي يعتقد فيها الأفراد تحسن مستوياتهم المعيشية نتيجة زيادة أجورهم النقدي على الرغم من زيادة المستوى العام للأسعار بنفس المقدار الذي ازداد به الأجر النقدي. فمثلاً اذا ازداد الأجر النقدي بمقدار 5% وازداد المستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها واعتقد الفرد ان مستواه المعيشي قد تحسن، في حين انه في الواقع لم يطرأ عليه تغيير، فإننا نطلق على هذه الحالة الوهم النقدي.

نعود الآن الى الشكلين السابقين لتوضيح كيفية تحقق حالة الاستخدام الكامل لدى الكلاسيك، فمن خلال دمج الشكلين معاً فإننا سنحصل على حالة التوازن في سوق العمل التي تساوى فيها عرض العمل مع الطلب على العمل عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، وأن الأجر الذي يحقق التوازن في سوق العمل يسمى الأجر الحقيقي التوازني (w_0/p) كما هو مبين في الشكل (3).

لنفرض أن الأجر الحقيقي ازداد لسبب ما الى المستوى (w_1/p)، هنا سيكون لدينا فائض في عرض العمل تمثله المسافة (A)، أي ان سوق العمل يشهد بطالة مقدارها المسافة (A) . عند حدوث هذه الحالة سيحدث تنافس بين العمال على فرص العمل من خلال تخفيض أجورهم، وسيستمر الانخفاض في الأجر الحقيقي الى يتم الوصول الى الأجر التوازني. والآن لنفرض أن الأجر الحقيقي انخفض الى المستوى (w_2/p)، في هذه الحالة سيكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل بمقدار المسافة (B) مما يضطر أرباب العمل الى التنافس فيما بينهم من خلال زيادة الأجر الحقيقي وتستمر الزيادة في الأجور الى أن يتم الرجوع الى الأجر التوازني (w_0/p) الذي تتحقق عنده حالة التشغيل الكامل.

من هذا يتضح لنا أن مرونة الأجور هي ضمنت تحقيق حالة التشغيل الكامل ، فلولا وجود هذا الشرط لما تحققت هذه الحالة، فمثلاً ان قيام الحكومة أو النقابات العمالية بتحديد الأجر عند مستوى معين، فان مثل هذا الاجراء يمنع الوصول الى حالة التشغيل الكامل .



توازن سوق العمل

ثانياً: العرض يخلق الطلب المساوي له (قانون ساي) The Law of Say

ان فحوى هذا القانون هو أن العرض، أي الانتاج يتطلب استخدام عناصر الانتاج التي تحصل على دخل معين مقابل هذا الاستخدام، وهذا الدخل يتم انفاقه على السلع المنتجة، وبهذا فان العرض قد خلق الطلب ، كما موضح في المخطط ادناه:

العرض (الانتاج) ← يتطلب عناصر الانتاج التي تحصل على الدخل ← عناصر الانتاج
تقوم بانفاق هذا الدخل على الانتاج الذي قامت بانتاجه وهذا الانفاق يمثل الطلب.

ان هذا الطلب يكون مساوياً بحسب رأي الكلاسيك للعرض، أي لا يوجد فائض في الانتاج، والسبب في هذه المساواة أن الكلاسيك يعتقدون ان وظيفة النقود تتمثل بكونها وسيلة للتبادل فقط ، أي أنها لا تمثل مخزناً للقيمة ، وبالتالي فانها عقيمة لا تولد دخلاً ، ولهذا فان الحكمة والعقلانية تدفع الافراد الى عدم الاحتفاظ بالنقود . فالنقود اما تذهب للاستهلاك أو للادخار، والادخار يُوجه نحو الاستثمار، وان كلاً من الاستهلاك والاستثمار يمثلان الطلب على السلع المنتجة.

ان اعتقاد الكلاسيك بأن وظيفة النقود تنحصر في كونها وسيلة للتبادل قد قادهم الى نتيجة أخرى تتمثل بعدم تأثير النقود على المتغيرات الحقيقية كالناتج والدخل والاستثمار والاستهلاك

والادخار، أي أدى الى اعتقادهم بـ (حيادية النقود) Neutrality of Money، التي تعني عدم تأثير المتغيرات النقدية كعرض النقود على المتغيرات الحقيقية كالناتج والاستثمار....الخ. وهذا يعني أن الكلاسيك خلصوا الى نتيجة مفادها وجود انفصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، أي أن القطاع النقدي لا يؤثر على القطاع الحقيقي.

ثالثاً: الاهتمام بالتحليل الطويل الأمد:

حيث أن الكلاسيك اهتموا بالتحليل الطويل الأمد وأهملوا التحليل القصير الأجل، لأنهم يعتقدون بأن الاختلالات التي تحدث في السوق في الأمد القصير يتم تصحيحها عن طريق قوى السوق، أي عن طريق قوى العرض والطلب.

ان المبادئ أو الاسس أعلاه هي التي بُنيت عليها النظرية الكمية التقليدية التي تمثلها صيغتان هما:

أولاً: صيغة المعاملات ، وقد سميت بصيغة المعاملات، لأن المعاملات (T) تمثل أحد عناصر هذه الصيغة، كما سيتضح أدناه. كما أنها تسمى بصيغة (فيشر) نسبة الى الاقتصادي الأمريكي (ارفينج فيشر) الذي جاء بهذه الصيغة.

ثانياً: صيغة الارصدة النقدية التي سنبين سبب تسميتها بهذا الاسم لاحقاً، وتسمى أيضاً بصيغة (مارشال) نسبةً الى الاقتصادي البريطاني (الفريد مارشال) الذي جاء بهذه الصيغة، كما أنها تسمى بصيغة (كامبرج) نسبةً الى جامعة (كامبرج) البريطانية التي كان يعمل فيها (الفريد مارشال).

وفيما يلي شرح لهاتين الصيغتين:

أولاً: صيغة المعاملات أو صيغة فيشر:

ان هذه الشكل الرياضي لهذه الصيغة يكون على النحو الاتي:

$$Ms V = PT$$

حيث أن:

Ms يمثل عرض النقود.

V سرعة تداول النقود التي تمثل متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من شخص الى آخر خلال فترة زمنية معينة.

P المستوى العام للأسعار الذي يمثل متوسط أسعار السلع والخدمات.

T حجم المعاملات الذي يمثل عمليات البيع والشراء للسلع الجديدة والقديمة والسلع النهائية والوسيلة بالإضافة الى بيع وشراء الاوراق المالية.

ونتيجةً لصعوبة قياس حجم المعاملات (T) تم استخدام حجم الناتج المحلي الاجمالي (Y) كبديل عنها ، لذلك أصبحت الصيغة على النحو الآتي:

$$Ms V = PY$$

ان صيغة فيشر سواء بشكلها الاول أو الثاني يمكن استخدامها بحسب توفر البيانات، اذا توفرت لدينا بيانات عن حجم المعاملات T فاننا نستخدم الصيغة الاولى، أما اذا توفرت لدينا بيانات عن حجم الناتج الاجمالي Y فاننا سنستخدم الصيغة الثانية.

ان هذه الصيغة بوضعها الحالي لاتمثل بحسب رأي (فيشر) الا متطابقة لا تخبرنا بشيء سوى أنها تشير الى أن الجانب الايمن يساوي الجانب الايسر، أو أن العرض الكلي (PT) يساوي الطلب الكلي (Ms V)، وهذا يعني أنها لاتمثل نظرية توضح العلاقة بين المتغيرات الاربعة، ومن أجل تحويل هذه المتطابقة الى نظرية، افترض (فيشر) الافتراضات الآتية:

أولاً: ثبات قيمة T أو قيمة Y في الالمد القصير ، وهذا الافتراض مبني على أحد المبادئ الكلاسيكية التي أشرنا اليها سابقاً والمتمثل بسيادة التشغيل الكامل . حيث أن سيادة التشغيل الكامل في الالمد القصير تعني أن جميع عناصر الانتاج مُستغلة وبالتالي لايمكن زيادة الناتج.

ثانياً: ثبات سرعة تداول النقود V في الالمد القصير، وذلك لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير الا في الالمد الطويل، ومن هذه العوامل ما يأتي :

1- درجة تطور العادات المصرفية والاجهزة المصرفية:

ان العادات المصرفية تعني مدى تعامل الجمهور مع المصارف والتي يمكن معرفتها من خلال نسبة الودائع الى عرض النقود، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على تطور العادات المصرفية وبالعكس. ان تطورات العادات والاجهزة المصرفية يؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود، في حين ان تخلفها يؤدي الى انخفاض سرعة تداول النقود.

2- درجة الكثافة السكانية:

ان الكثافة السكانية تعني عدد الاشخاص على مساحة معينة أو على الكيلومتر المربع الواحد، وهذه الكثافة ترتفع بازدياد عدد الاشخاص على المساحة المذكورة. ان سرعة تداول النقود ترتبط بعلاقة طردية بدرجة الكثافة السكانية، حيث كلما ازدادت درجة الكثافة السكانية ازدادت سرعة تداول النقود، وان هذه العلاقة تكون على هذا النحو بافتراض ثبات او تماثل العوامل الأخرى كالدخل والأذواق والتفضيلات، لأننا قد نجد دولة معينة ترتفع فيها درجة الكثافة السكانية ولكنها تتميز بانخفاض مستوى الدخل، في حين أن دولة أخرى تكون قليلة الكثافة السكانية ولكنها

مرتفعة الدخل، وفي هذه الحالة يكون الاحتمال الأكبر هو أن تكون سرعة التداول في الدولة الثانية أكبر منها في الأولى.

3- مدى تطور وسائل النقل والاتصال :

ان تطور وسائل النقل والاتصال سيزيد من سرعة تداول النقود، فالتطور الذي شهدته وسائل النقل والاتصال قد مكن من انتقال النقود من مكان الى آخر بأسرع وقت ممكن مقارنةً بالفترات الزمنية التي كانت تتصف بتخلف وسائل النقل والاتصال.

4- أنظمة الدفع والاستلام:

ان الآلية او الطريقة التي تُستلم وتُنفق فيها الدخول تمثل أنظمة الدفع والاستلام، وفي هذا الاطار سيتم تناول جانبين من هذه الأنظمة هما:

أ- مدى انتظام استلام الدخل:

حيث كلما كان استلام الدخل بشكل منتظم، كأن يتم استلام الراتب الشهري في يوم محدد من الشهر، سيجعل من سرعة تداول النقود أكبر مما لو كان هناك حالة عدم انتظام في استلام الدخل، لأن الانتظام في استلام الدخل سيعزز من درجة التأكد لدى الجمهور مما ينعكس بشكل ايجابي على سرعة تداول النقود، أي أنها ستزيد من سرعة تداول النقود.

ب- عدد المرات التي يُستلم بها الدخل:

ان سرعة تداول النقود ترتبط بعلاقة طردية بعدد المرات التي يُستلم بها الدخل، أي كلما ازدادت عدت المرات التي يُستلم بها الدخل ازدادت سرعة تداول النقود، ويمكن توضيح ذلك بالمثل الآتي:

نفرض أن شخصاً ما يستلم دخلاً شهرياً مقداره مليون دينار عراقي، وأنه يستلم هذا الدخل على شكل دفعة واحدة في اليوم الاول من الشهر وأنه ينفقه بأجمعه بشكل منتظم خلال الشهر. وهذا يعني أن هذا الشخص سيكون بحوزته مليون دينار في اليوم الأول من الشهر، أما في اليوم الأخير فان رصيده يكون صفراً، وهذا يعني أن متوسط الارصدة النقدية التي يحتفظ بها خلال الشهر تساوي (500000) دينار:

$$M = \frac{1000000 + 0}{2} = 500000$$

حيث أن M تمثل متوسط الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد، أي التي لا ينفقها، وان متوسط الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد (الطلب على النقود) هي مقلوب سرعة تداول النقود، أي

كلما ازداد مقدار ما يحتفظ به الفرد من نقود انخفضت سرعة تداول النقود وبالعكس، ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كالآتي:

1

$$\text{سرعة تداول النقود} = \frac{\text{الاحتفاظ بالنقود}}{\text{الطلب على النقود}}$$

ولنفرض أن الشخص نفسه أصبح يستلم دخله على دفعتين بدلاً من دفعة واحدة، أي يستلم نصف الراتب كل خمسة عشر يوماً سنلاحظ انخفاض متوسط الارصدة النقدية التي يحتفظ بها، كما هو موضح أدناه:

$$M = \frac{500000 + 0}{2} = 250000$$

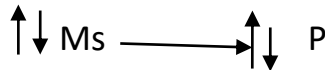
وكما يتضح من المثال أعلاه أن كمية النقود التي تم الاحتفاظ بها من قبل هذا الشخص انخفضت عندما استلم الراتب نفسه على دفعتين، أي ان سرعة تداول النقود ازدادت مقارنة بالحالة الأولى التي كان يستلم فيها راتبه على شكل دفعة واحدة، وهذا يعني ان سرعة تداول النقود تزداد مع زيادة عدد المرات التي يُستلم بها الدخل.

ان العوامل اعلاه والتي تؤثر على سرعة تداول النقود لانتغير في الأمد القصير لذلك ستبقى سرعة تداول النقود ثابتة في الأمد القصير بحسب رأي (فيشر).

ان النتيجة التي توصل اليها فيشر في ضوء ثبات T أو Y و V في الأمد القصير هو أن أي تغير في عرض النقود M_s سيقود الى تغير المستوى العام للأسعار P فقط ، أي ان التغير في عرض النقود لا يؤثر على حجم الناتج او حجم المعاملات ولا على سرعة تداول النقود، بل على المستوى العام للأسعار فقط. ذلك أن التغير في عرض النقود يتطلب حدوث تغير في V أو Y أو T أو P لإرجاع حالة التوازن الى وضعها السابق، وبما أن فيشر افترض ثبات V و T أو Y في الأمد القصير، لذلك فان P هو المتغير الوحيد الذي سيتغير لإحداث حالة التوازن.

أي ان خلاصة ما توصل اليه فيشر تتمثل بما يأتي:

1- وجود علاقة طردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار



2- انها هذه العلاقة هي علاقة تناسبية أو تكافؤية، أي ان تغير عرض النقود بنسبة معينة سيؤدي الى تغير المستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها، فمثلاً اذا ازداد عرض النقود بمقدار 4 % فان المستوى العام للأسعار يزداد بمقدار 4 %.

3- ان هذه العلاقة هي باتجاه واحد يكون فيه عرض النقود هو المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار هو المتغير التابع، أي أن المستوى العام للأسعار لا يؤثر على عرض النقود.

$$M_s \longrightarrow P$$

ثانياً: صيغة الارصدة النقدية أو صيغة مارشال:

ان الشكل الرياضي لهذه الصيغة يكون على النحو الآتي:

$$M_s = k PY$$

حيث ان:

M_s يمثل عرض النقود.

K تمثل نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها بشكل نقدي ، وهي تمثل الاحتفاظ بالنقود وبالتالي

فانها تمثل معكوس سرعة تداول النقود، فإذا كانت V تساوي 8 فإن k تساوي $1/8$.

P تمثل المستوى العام للأسعار .

Y الناتج المحلي الاجمالي.

ان السبب في تسمية هذه الصيغة الارصدة النقدية هو تركيزها على الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد والمتمثلة بـ k .

لقد افترض مارشال افتراضات مماثلة لتلك التي استخدمها فيشر، ف (مارشال) افترض ثبات Y في الالمد القصير نتيجة افتراض سيادة التشغيل الكامل، وكذلك افترض مارشال ثبات قيمة k في الالمد القصير نتيجة اعتمادها على عوامل لا تتغير الا في الأمد الطويل، وهذه العوامل هي ذاتها العوامل التي تؤثر على سرعة تداول النقود. وفي ظل هذه الافتراضات توصل مارشال الى ما توصل اليه فيشر، أي توصل الى وجود علاقة طردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار .

من كل ماتقدم يتضح أن النظرية الكمية التقليدية بصيغتها (صيغة فيشر وصيغة مارشال) تنص على أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، بعبارة أخرى أن التغيرات في عرض النقود لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية كالناتج والاستثمار....الخ، وانما تؤثر على المستوى العام للأسعار فقط، وهذا يعني أن مؤسسي هذه النظرية واتباعها يعتقدون بوجود انفصال بين القطاع النقدي (عرض النقود والطلب على النقود) والقطاع الحقيقي (الناتج والاستثمار والاستهلاك...الخ) .

- أسئلة -

- س1: افترض نفسك مستشاراً اقتصادياً وتؤمن بالنظرية الكمية التقليدية، فهل ستصح السلطات النقدية بزيادة عرض النقود من أجل زيادة الناتج وتخفيض معدل البطالة ولماذا؟
- س2: اذا كان الاقتصاد يعاني من ارتفاع معدل التضخم، فهل أن تخفيض عرض النقود سيؤدي الى تقليل معدل التضخم، وهل لهذا التخفيض تأثير على الناتج؟
- س3: من خلال البيانات الآتية، جد ما يأتي:

1- سرعة تداول النقود 2- قيمة k 3- توضيح سرعة تداول النقود بيانياً

البيانات:

السنة	PT	Ms
2000	12000	2000
2001	18000	2000
2002	36000	12000
2003	50000	5000
2004	30000	3000
2005	15000	5000
2006	60000	20000

- س4: ماهي الافتراضات التي استخدمها فيشر لتحويل صيغته من متطابقة الى نظرية؟
- س5: ماهي العوامل التي تؤثر على سرعة تداول النقود؟
- س6: هل تعتقد ان سرعة تداول النقود في الدول المتقدمة تكون اكبر أو أصغر من نظريتها في الدول النامية، ولماذا؟
- س7: ما المقصود بالوهم النقدي؟
- س8: اذا قامت الدولة أو النقابات بتحديد الاجور فهل ستتحقق حالة التشغيل الكامل التي أشار اليها الكلاسيك؟
- س9: لماذا اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتحليل الطويل الأمد ولم يهتموا بالتحليل القصير الأجل؟

الفصل الخامس:

النظرية الكينزية التقليدية

نظرية تفضيل السيولة Liquidity Preference Theory

لقد تبلورت النظرية الكينزية في ضوء الكساد الكبير الذي شهده العالم للمدة 1928-1936 ، وقد تمخض عن هذه النظرية نقلة نوعية في التفكير الاقتصادي نذكر منها:

- 1- الانتقال من التحليل الاقتصادي الجزئي الى التحليل الاقتصادي الكلي.
 - 2- التأكيد على فشل قوى السوق في إعادة التوازن الاقتصادي والتي جسدها قانون (ساي) الذي نص على ان العرض يخلق الطلب المساوي له.
- ان الاسهامات التي قدمها كينز في مجال النظرية النقدية تركزت في نظرية تفضيل السيولة التي تحاول توضيح الاسباب التي تدفع الوحدات الاقتصادية للاحتفاظ بالنقود. وقبل التطرق الى هذه النظرية لابد من اعطاء الاسس والمبادئ التي بنيت عليها النظرية الكينزية والمتمثلة بما يأتي:

أولاً: ان حالة الاستخدام الكامل التي أشار اليها الكلاسيك هي حالة استثنائية ، أي أن وجود بطالة هي الامر الطبيعي وذلك بسبب جمود الاجور والاسعار نتيجة وجود النقابات العمالية وتدخل الدولة في تحديد الاجور والاسعار.

ثانياً: ان وظيفة النقود لا تقتصر على كونها وسيلة للتبادل كما أشار الكلاسيك، بل تمثل مخزناً للقيمة أيضاً.

ان الاعتقاد بان النقود هي مخزن للقيمة قد ترتبت عليه نتائج مهمة تتمثل بـ :

- 1- عدم تحقق قانون (ساي) الذي يشير الى تساوي العرض والطلب، لأن الوحدات الاقتصادية يمكنها الاحتفاظ بالنقود وعدم انفاقها باعتبارها كمخزن للقيمة وهذا ما يقود الى امكانية عدم تساوي الطلب مع العرض، اي امكانية حدوث فائض في الانتاج السلعي الذي يقود الى حدوث البطالة وهو ما يتنافى مع رأي الكلاسيك بسيادة حالة التشغيل الكامل.
- 2- ان القول بأن النقود هي مخزن للقيمة يجعل من النقود غير حيادية في التأثير على النشاط الاقتصادي، أي ان التغيرات في القطاع النقدي (عرض النقود والطلب على النقود)

ستكون لها تأثيرات على القطاع الحقيقي (الناتج، الاستثمار، الادخار، الاستهلاك)، أي عدم وجود انفصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي.

ثالثاً: الاهتمام بالتحليل القصير الأمد وهذا بخلاف الكلاسيك الذين اهتموا بالتحليل الطويل الأمد، وقد جسد (كينز) ذلك بمقولته المشهورة (اننا سنكون أمواتاً في الامد الطويل).

رابعاً: افترض (كينز) وجود نوعين من الموجودات فقط هما (النقود والسندات)، واعتبر السندات بديلاً تاماً أو ممثلاً للاوراق المالية الأخرى كالأسهم والاوراق التجارية....الخ.

نأتي الآن الى نظرية (تفضيل السيولة) التي بُنيت على المبادئ أعلاه، وهذه النظرية تنص على: (ان الطلب على النقود يعتمد على جملة عوامل بضمنها سعر الفائدة)

ومن خلال التعريف نجد أن (كينز) أعطى سعر الفائدة اهمية كبيرة باعتباره القناة التي تربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، كما سيتضح لاحقاً.

ان النقود كما هو معروف تمثل مقياساً للسيولة، التي تعني السرعة التي يتم بها تحويل الموجودات الى نقود باقل وقت وأقل تكلفة ممكنة، لذلك فان هذه النظرية تحاول الاجابة على السؤال الاتي:

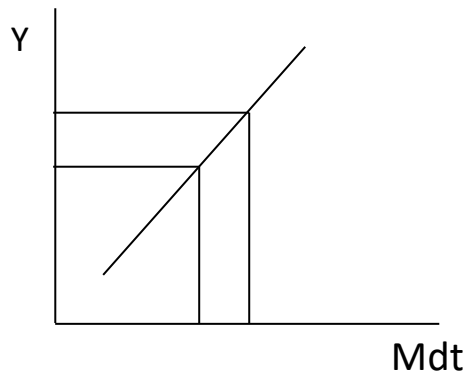
لماذا تحتفظ الوحدات الاقتصادية بالنقود(السيولة)؟

يجيب (كينز) على هذا السؤال بأن هناك ثلاثة دوافع أو أسباب تدفع الوحدات الاقتصادية للاحتفاظ بالنقود، وهذه الدوافع تتمثل بالآتي:

أولاً: الطلب على النقود لغرض المعاملات Mdt:

وهذا النوع من الطلب ينشأ لغرض اجراء المعاملات اليومية ك شراء السلع والخدمات ، فوجود الفاصل الزمني بين استلام الدخل وانفاقه يقود الى احتفاظ الوحدات الاقتصادية بالاحتفاظ بجزء من دخلها للحصول على السلع والخدمات المختلفة.

ان هذا النوع من الطلب يرتبط بعلاقة طردية بالدخل، حيث أن زيادة الدخل ستؤدي الى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات، وبالعكس. ويمكن توضيح هذه العلاقة بيانياً:

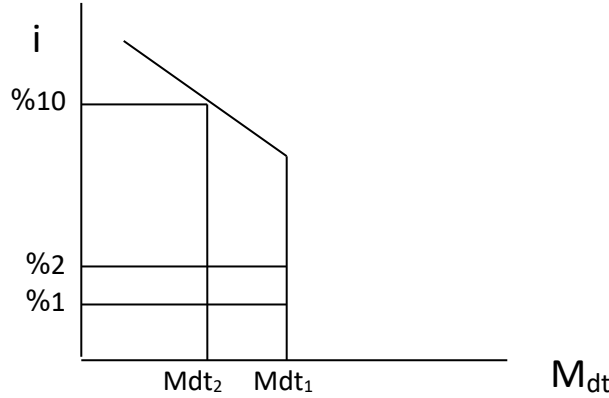


ويمكن التعبير عن هذا النوع من الطلب رياضياً كالآتي:

$$Mdt = F(Y)$$

حيث نلاحظ في الشكل البياني ان زيادة الدخل من Y_1 الى Y_2 قد أدى الى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات من Mdt_1 الى Mdt_2 .

لقد اعتقد (كينز) ان هذا النوع من الطلب يكون عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، اي انه لا يستجيب للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، ولكن علاقته بسعر الفائدة تكون عكسية عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، كما هو موضح في الشكل البياني أدناه:



علاقة الطلب على النقود لأغراض المعاملات بسعر الفائدة

من الشكل البياني اعلاه نلاحظ ان زيادة سعر الفائدة من 1% الى 2% لم يؤثر على حجم الطلب على النقود لأغراض المعاملات، ولكن نلاحظ عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً، كأن يكون عند المستوى 10% نلاحظ أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات قد انخفض من Mdt_1 الى Mdt_2 ، وهذا يشير الى وجود علاقة عكسية بين هذا النوع من الطلب واسعار الفائدة المرتفعة .

سؤال: لماذا تصبح العلاقة عكسية بين الطلب على النقود لأغراض المعاملات وأسعار الفائدة المرتفعة؟

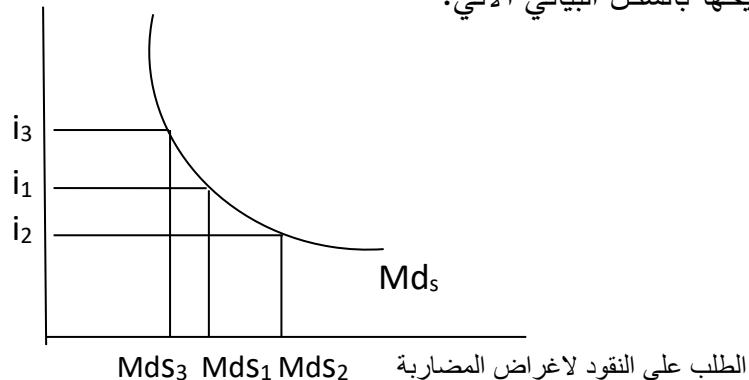
ان السبب في ذلك يعود الى أن كلفة الاحتفاظ بالنقود تزداد مع ازدياد سعر الفائدة، لذلك تعمل الوحدات الاقتصادية الى تقليل حجم النقود المخصصة لأغراض المعاملات عند اسعار الفائدة المرتفعة، وكذلك لتحقيق دخل اضافي نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة .

ثانياً: الطلب على النقود لأغراض المضاربة Mds :

ان المضاربة (Speculation) تعني شراء الموجودات في الوقت الذي تكون فيه منخفضة السعر وبيعها في الوقت الذي تكون فيه قيمتها مرتفعة من أجل تحقيق الربح، أي أن هذا الطلب ينشأ بهدف الربح. وكما هو معلوم ان هناك علاقة عكسية بين قيمة السندات وسعر الفائدة، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة فأن حامل السند سيتحمل خسارة رأسمالية. وقد استخدم (كينز) هذه العلاقة في توضيح استجابة الطلب على النقود لأغراض المضاربة للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، حيث أشار الى ان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة.

لقد أشار كينز الى ان الافراد أما يحتفظون بموجوداتهم على شكل نقود أو سندات، وان قرار الاحتفاظ بالنقود أو السندات يعتمد على توقعاتهم بالنسبة لسعر الفائدة، فإذا توقع الافراد أن سعر الفائدة سينخفض وهو ما يعني ارتفاع قيمة السندات وبالتالي تحقيق ربح في حالة شراء السندات، فان هذا سيدفع الافراد الى تخصيص كميات أكبر من النقود لغرض المضاربة، أي يزداد الطلب على النقود لهذا الغرض في حالة توقع انخفاض سعر الفائدة. اما اذا توقع الافراد ارتفاع سعر الفائدة ، فانهم سيقبلون من كمية النقود المخصصة للمضاربة (شراء السندات)، لأنهم في حالة اقدامهم على شراء السندات وتحققت توقعاتهم بشأن ارتفاع سعر الفائدة ، فانهم سيتحملون خسارة رأسمالية ، وهذا يعني أن الطلب على النقود لأغراض المضاربة سينخفض في حالة توقع الافراد

ارتفاع سعر الفائدة ، وهذا ما يفسر لنا العلاقة العكسية بين هذا الطلب وسعر الفائدة، والتي يمكن توضيحها بالشكل البياني الآتي:



من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن توقع انخفاض سعر الفائدة من i_1 الى i_2 سيدفع الافراد الى زيادة طلبهم على النقود لغرض المضاربة، أي لشراء السندات، لأنه يمثل فرصة لتحقيق الربح، ويحدث العكس في حالة توقعهم ارتفاع سعر الفائدة من i_1 الى i_3 ، لأن هذا السعر سيحملهم خسائر رأسمالية لذلك يقللون من طلبهم على النقود لغرض المضاربة. ويمكن التعبير رياضياً عن هذا النوع من الطلب كالآتي:

$$Md_s = f(i)$$

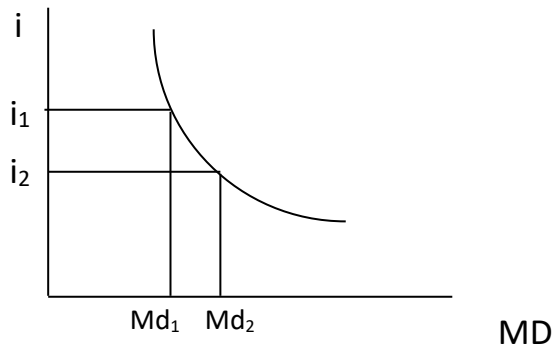
ثالثاً: الطلب على النقود لأغراض الطوارئ أو الاحتياط:

في أغلب الأحيان تحتفظ الوحدات الاقتصادية بكمية من النقود تزيد عن حاجتها لأغراض المعاملات تحسباً للطوارئ كالمرض أو تحسباً للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة التي يمكن أن تحقق للمستثمر أرباحاً أو خسائراً بناءً على اتجاه التغير في سعر الفائدة. وهذا يعني أن هذا الطلب ينشأ من حالة عدم التأكد من المستقبل.

لقد عالج (كينز) هذا النوع من الطلب بطريقتين مختلفتين، فأحياناً اعتبره دالة في سعر الفائدة، أي أن يعتمد على سعر الفائدة ، وأحياناً اعتبره دالة في الدخل، لذلك يميل البعض الى اهمال هذا الطلب والتركيز على الطلب على النقود لأغراض المعاملات والطلب على النقود لأغراض المضاربة.

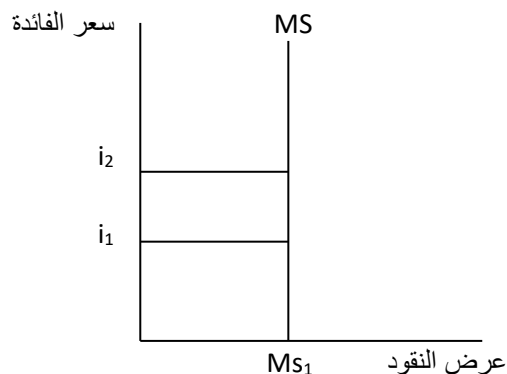
التوازن في سوق النقود لدى كينز:

من خلال الدوافع الثلاث للطلب على النقود التي أشار اليها كينز يمكن الوصول الى الطلب الكلي على النقود بيانياً على النحو الآتي:

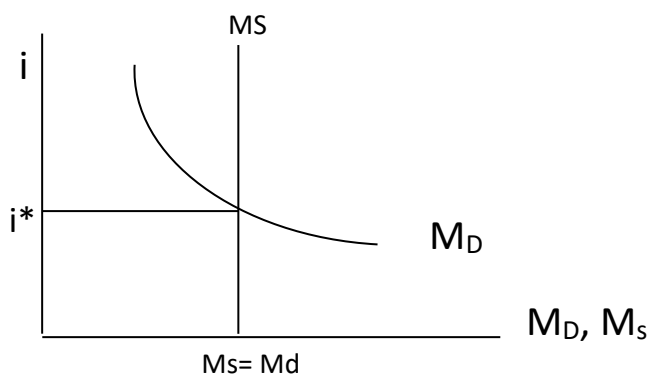


من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان الطلب الكلي على النقود المكون من الطلب على النقود لأغراض المعاملات والمضاربة والاحتياط يرتبط بعلاقة عكسية بسعر الفائدة ، فعندما يكون

سعر الفائدة عند المستوى (i_1) فإن الطلب على النقود يكون عند المستوى (MD_1) ، ولكن حينما ينخفض سعر الفائدة الى (i_2) نلاحظ أن الطلب على النقود يكون عند المستوى (MD_2).
وحيث أن عرض النقود (MS) لا يرتبط بالتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، أي أنه في هذه الحالة يُعد متغيراً خارجياً لذلك يتم رسمه بشكل عمودي كما موضح ادناه:

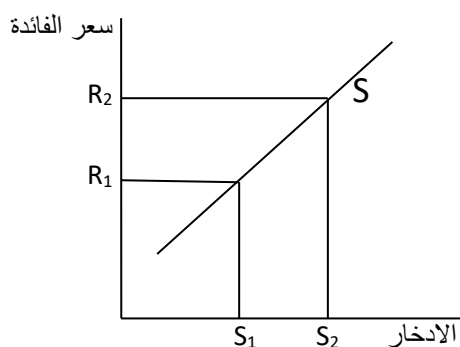


ومن خلال الجمع بين الشكلين أعلاه نحصل الى حالة التوازن في سوق النقود والتي يتحدد من خلالها سعر الفائدة السوقي الذي يتساوى عنده عرض النقود والطلب على النقود، كما هو مبين في الشكل ادناه:

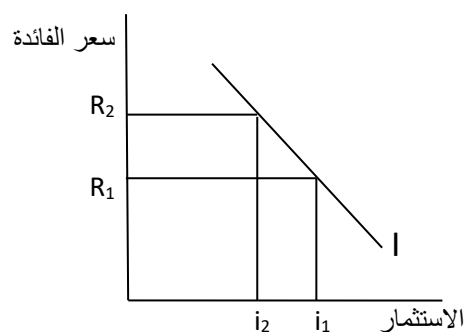


من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التقاطع بين عرض النقود والطلب على النقود يحددان سعر الفائدة السوقي الذي يتساوى عنده عرض النقود والطلب على النقود. وبما أن كلاً من عرض النقود والطلب على النقود يُعدان متغيران نقديان وهما اللذان يحددان سعر الفائدة، لذلك اعتبر كينز سعر الفائدة متغيراً او ظاهرة نقدية ، لأنه يتحدد بمتغيرين نقديين هما عرض النقود والطلب على النقود.

ان رؤية كينز بالنسبة لسعر الفائدة تختلف عن وجهة نظر الكلاسيك الذين يرون أن سعر الفائدة هو ظاهرة او متغير حقيقي ، لأنه يتحدد بمتغيرين حقيقيين هما الادخار والاستثمار، كما هو موضح في الاشكال البيانية الاتية:



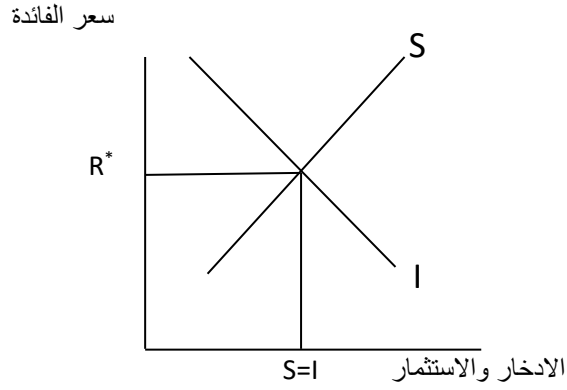
شكل - 1 -



شكل - 2 -

الشكل - 1 - يوضح العلاقة الطردية بين الادخار وسعر الفائدة، حيث كلما ازداد سعر الفائدة ازداد الادخار، أما **الشكل - 2 -** فانه يوضح العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، حيث نلاحظ ان زيادة سعر الفائدة تؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار، لأن سعر الفائدة يمثل تكلفة بالنسبة للمستثمر، وكما هو معلوم أن زيادة تكاليف الانتاج تدفع المستثمر أو المنتج الى تقليل حجم استثماراته.

ومن خلال جمع الشكليين أعلاه بشكل واحد نحصل على الكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة لدى الكلاسيك، حيث يتضح من الشكل أدناه أن سعر الفائدة يتحدد عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار، وبما أن الادخار والاستثمار هما متغيران حقيقيان، لذا فان سعر الفائدة يُعد متغيراً حقيقياً:

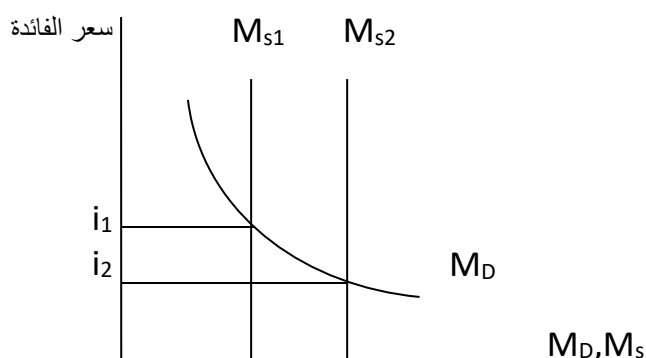


الكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة لدى الكلاسيك

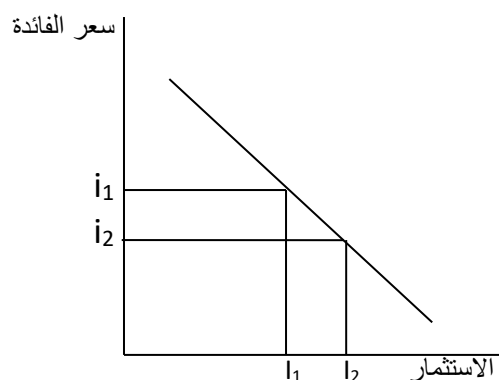
سؤال: قارن بيانياً ولفظياً بين الكيفية التي يتحدد فيها سعر الفائدة لدى كل من كينز والكلاسيك؟

العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي لدى كينز (أثر كينز)

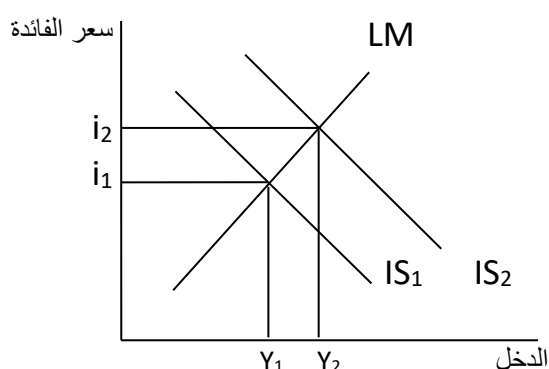
أشرنا سابقاً الى أن الاقتصاديين الكلاسيك كان يرون وجود انفصال بين القطاع النقدي (عرض النقود والطلب على النقود) والقطاع الحقيقي (الناتج والاستثمار والاستهلاك والادخار)، حيث كانوا يعتقدون ان الزيادة في عرض النقود مثلاً لن تؤثر على الناتج والاستثمار.... الخ ، بل أنها ستنعكس بشكل زيادة في المستوى العام للأسعار فقط . ولكن (كينز) عارض هذا الرأي بقوله أن التغيرات في عرض النقود ستؤدي الى حدوث تغيرات في الاستثمار والناتج، كما هو موضح في الاشكال البيانية الآتية:



شكل - 1 -



شكل - 2 -



شكل - 3 -

ان الشكل - 1 - يمثل القطاع النقدي ونلاحظ فيه حالة التوازن في هذا القطاع التي تتحقق عند تقاطع منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود واللذان يحددان سعر الفائدة السوقي i_1 . اما الشكل - 2 - فانه يمثل العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة ، ونلاحظ في ان حجم الاستثمار يكون عند المستوى I_1 عندما يكون سعر الفائدة مساوياً لـ (i_1) . أما الشكل - 3 - فانه يمثل حالة التوازن الكلي، حيث ان منحنى IS يمثل سوق السلع والخدمات وان أية نقطة فيه تمثل حالة التوازن في هذا السوق ، أما منحنى LM فانه يمثل سوق النقود، وأن كل نقطة على هذا المنحنى تمثل حالة التوازن في هذا السوق ، ومن هذا الشكل نلاحظ ان كلا المنحنيين يحددان كل من الدخل أو الناتج الكلي (Y_1) وكذلك سعر الفائدة السوقي (i_1). ولتوضيح العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، نفرض ان البنك المركزي قام بزيادة عرض النقود من MS_1 الى MS_2 ، ان هذه الزيادة ستؤدي الى انخفاض سعر الفائدة السوقي من i_1 الى i_2 كما هو موضح في الشكل - 1 - ، وان هذا الانخفاض في سعر الفائدة قد ادى الى زيادة الاستثمار من I_1 الى I_2 كما هو موضح في الشكل - 2 - .

ان الزيادة في حجم الاستثمار في الشكل - 2 - تؤدي الى انتقال منحنى IS من IS_1 الى منحنى IS_2 كما هو موضح في الشكل - 3 - ، وان الانتقال في منحنى IS سيؤدي الى الوصول الى مستوى توازني جديد لكل من الدخل وسعر الفائدة السوقي والمتمثلان بـ (Y_2) و (i_2) .

مما تقدم يتضح لنا أن هناك علاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي ، حيث أن التغيرات التي حدثت في القطاع النقدي ممثلاً بالشكل (1) قد أحدثت تغيرات في القطاع الحقيقي ممثلاً بالشكلين (2) و (3).

ويمكن المقارنة بين وجهة نظر كل من الكلاسيك وكينز من حيث العلاقة بين القطاعين النقدي والحقيقي من خلال المخطط الآتي:

- وجهة نظر الكلاسيك:

$$P \uparrow \longleftarrow M_s \uparrow$$

وجهة نظر كينز:

$$Y \uparrow \longleftarrow I \uparrow \longleftarrow i \downarrow \longleftarrow M_s \uparrow$$

سؤال: وضح بيانياً ولفظياً تأثير قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود على كل من الاستثمار والدخل أو الناتج؟

سؤال: اذا قامت السلطات النقدية بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع، فما هو تأثير هذا الاجراء على كل مما يأتي، موضحاً اجابتك بيانياً ولفظياً:

1- حجم الاستثمار 2- حجم الدخل أو الناتج 3- قيمة السندات

فخ السيولة: The Liquidity Trap

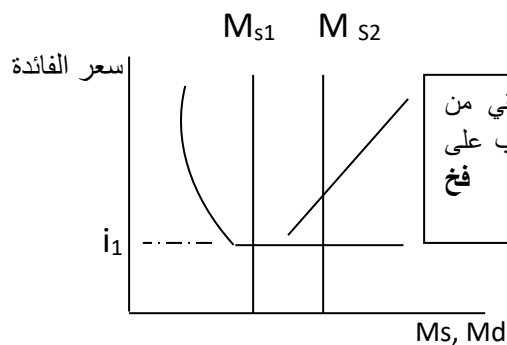
ان فخ السيولة التي أشار اليها كينز تمثل الحالة التي يصبح فيها منحنى الطلب على النقود موازياً للمحور الأفقي عند أسعار الفائدة المنخفضة جداً، أي أن مرونة هذا المنحنى تكون مرونةً لانهائية، وهذه الحالة تمثل حالة الكساد الاقتصادي. وهي تحدث نتيجة اعتقاد الوحدات الاقتصادية

بأن سعر الفائدة قد وصل الى أدنى حدٍ ممكن وليس هناك فرصة لانخفاضه الى أدنى من هذا المستوى، ولكن هناك احتمال كبير بحسب اعتقادهم أن ترتفع أسعار الفائدة، لذلك فإن قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود من أجل زيادة الاستثمار والناتج ستدفع الوحدات الاقتصادية للاحتفاظ بالنقود وعدم شراء السندات، لأنهم يتوقعون ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي تحملهم خسائر مالية، وهذا ما يجعل السلطات النقدية تقع في مأزق أو فخ السيولة نتيجة احتفاظ الوحدات الاقتصادية بالنقود، وبالتالي عدم تأثير الزيادة في عرض النقود على كل من الاستثمار والناتج....الخ.

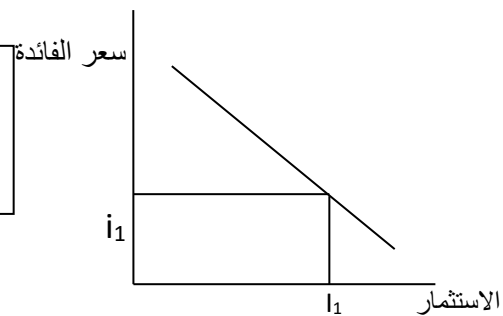
أي أن السياسة النقدية تفقد فاعليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي عندما يقع الاقتصاد في منطقة فخ السيولة. ويمكن توضيح هذه الحالة على النحو الآتي:

من خلال الشكل (1) الذي يمثل حالة فخ السيولة، نلاحظ ان قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود لن يؤثر على سعر الفائدة، أي أن سعر الفائدة يبقى ثابتاً، وأن بقاء سعر الفائدة على وضعه السابق سيؤدي الى عدم تغير حجم الاستثمار الموضح في الشكل (2) ، ونتيجة لذلك سيبقى منحنى IS عند مستواه السابق وبالتالي عدم حدوث تغير في الدخل التوازني.

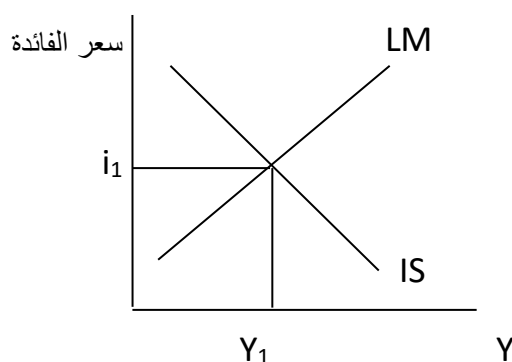
مما تقدم يتبين أن قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي (الاستثمار والناتج) لم يحقق الهدف المنشود بسبب وقوع الاقتصاد في منطقة فخ السيولة، أي أن السياسة النقدية تفقد فاعليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي عندما يقع الاقتصاد في منطقة فخ السيولة. وان هذه الحالة تتطابق مع ما اشار اليه الاقتصاديون الكلاسيك من عدم وجود علاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي.



شكل - 1 -



شكل - 2 -



شكل - 3 -

سؤال: هل ستكون سرعة تداول النقود في أعلى درجاتها أم أدنى درجاتها عندما يقع الاقتصاد في منطقة فخ السيولة؟

الجواب: بما أن الوحدات الاقتصادية يزداد احتفاظها بالنقود (الطلب على النقود) كلما زادت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود عندما يقع الاقتصاد في منطقة فخ السيولة، فهذا يعني أن سرعة تداول النقود تكون في أدنى مستوياتها عند وقوع الاقتصاد في منطقة فخ السيولة، وكما هو واضح من المعادلة أدناه أن زيادة الطلب على النقود تؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقود:

$$\text{سرعة تداول النقود} = \frac{1}{\text{الطلب على النقود}}$$

الفصل السادس

النظرية الكمية الحديثة (مدرسة شيكاغو)

بعد أن هيمنت الأفكار الكينزية على الفكر الاقتصادي في أعقاب الكساد الكبير (1929-1936) لمدة طويلة امتدت من الثلاثينيات الى الستينيات من القرن الماضي، والتي كانت تتبنى السياسة المالية باعتبارها السياسة التي يمكن من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي، ظهرت المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو) في الستينيات من القرن الماضي بعد أن شهدت الولايات المتحدة موجة تضخم نجمت عن تمويل الحرب الامريكية الفيتنامية عن طريق الاصدار النقدي الجديد(تنقيد الدين العام).

ان الضغوط التضخمية التي نجمت عن الاصدار النقدي الجديد قد اثار الاهتمام مجدداً بالسياسة النقدية واسترجاعها لمكانتها الطبيعية ضمن السياسات الاقتصادية بعد هيمنة السياسة المالية. ان مؤسس هذه المدرسة هو الاقتصادي الامريكي (ملتون فريدمان) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي كان يعمل مستشاراً اقتصادياً للرئيس الامريكي الاسبق(رونالد ريغان). وتسمى هذه المدرسة ايضاً بـ (مدرسة شيكاغو) نسبة الى جامعة شيكاغو الامريكية التي كان يعمل فيها (فريدمان) وأتباعه، كما تسمى المدرسة الكمية الحديثة لأنها تبنت وطورت الكثير من الافكار التي جاءت بها المدرسة الكمية التقليدية والتي تمثل آراء المدرسة الكلاسيكية. وهناك العديد من الاقتصاديين الذين يمثلون هذه المدرسة منهم على سبيل المثال(شوارتز) و(ميزلمان).

ان المبادئ التي بنيت عليها هذه المدرسة تتمثل بما يأتي:

1- اعتبار النقود شكلاً من أشكال الثروة، وبالتالي فهي تمثل مخزناً للقيمة بالإضافة الى كونها وسيلة للتبادل .

2- الاهتمام بالتحليل الطويل الأجل:

حيث أن (ملتون فريدمان) وأتباعه يعتمدون في تحليلاتهم الاقتصادية على المدى الطويل بخلاف الكينزيين الذين اهتموا بالتحليل القصير الأجل، وتأكيداً لهذا الاتجاه رد (فريدمان) على مقولة (كينز) التي نصت على: (أنا سنكون أمواتاً في الأجل الطويل)

بأننا " سنكون أمواتاً بسبب التضخم الناجم عن السياسة الكينزية" .

3- استخدام المفهوم الواسع لعرض النقود، والذي يتضمن العملة في التداول لدى الجمهور والودائع الجارية والودائع الادخارية والزمنية. وهنا نلاحظ اختلاف هذه المدرسة عن (كينز) الذي استخدم المفهوم الضيق للنقود.

بناءً على هذه المبادئ وضع (ملتون فريدمان) الصيغة الأولية لنظريته على النحو الآتي:
 $MD = f (im , ib , ie , \pi e , h , W , u)$

حيث أن:

MD: الطلب على النقود.

Im: العائد على النقود والمتمثل بالعائدين النقدي وغير النقدي، حيث أن العائد النقدي يتمثل بارتفاع قيمة النقود (قوتها الشرائية) نتيجة انخفاض المستوى العام للأسعار، حيث كما معلوم أن قيمة النقود تمثل مقلوب المستوى العام للأسعار، أي أن:

قيمة النقود = $1 /$ المستوى العام للأسعار

أما العائد غير النقدي فإنه يتمثل بـ :

- 1- الوقت والجهد الذي يتم توفيره نتيجة استخدام النقود بدلاً من المقايضة.
 - 2- الأمان أو الضمان الذي توفره النقود باعتبارها أحد الموجودات التي لا تتقلب قيمتها بسرعة، أي أن قيمتها تتسم بالاستقرار النسبي .
 - 3- أنها تشبع حاجة المباهاة والمفاخرة لدى الأشخاص الذين يمتلكونها.
- أن علاقة الطلب على النقود بهذا المتغير هي علاقة طردية، حيث أن زيادة العائد على النقود سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وبالعكس.

ib : العائد على السندات.

ie : العائد على الأسهم.

أن الطلب على النقود يرتبط بهذين المتغيرين بعلاقة عكسية، حيث أن زيادة العائد على السندات والأسهم سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود وذلك لارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود عند زيادة هذه العوائد مما يدفع الوحدات الاقتصادية إلى تقليل ما بحوزتها من النقود.

πe : معدل التضخم المتوقع:

أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية بمعدل التضخم المتوقع، حيث أن الطلب على النقود سينخفض إذا توقعت الوحدات الاقتصادية ارتفاع المستوى العام للأسعار في المستقبل، لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى انخفاض قيمة النقود التي بحوزتهم، لهذا يقول (كينز) أن النقود تحرق الإصابع في أوقات التضخم، أي أن الوحدات الاقتصادية تقوم بانفاق النقود التي تحصل عليها بأسرع وقت ممكن في أوقات التضخم خوفاً من تدهور قيمتها.

h: نسبة الثروة البشرية إلى الثروة الكلية:

لقد ميزَ (فريدمان) بين ثلاثة أنواع من الثروة هي:

- 1- الثروة المادية المتمثلة بالآلات والمعدات والأبنية.
- 2- الثروة المالية المتمثلة بالنقود والاوراق المالية المختلفة.

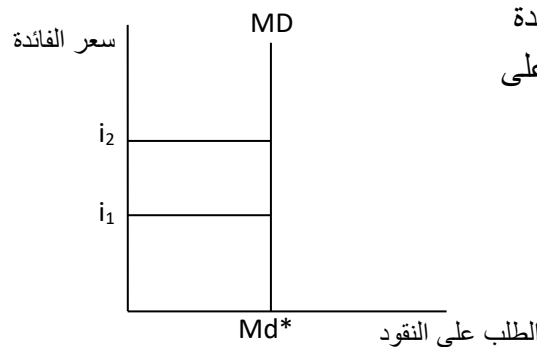
3- الثروة البشرية المتمثلة بالقدرة على العمل والمهارات والشهادات التي يمتلكها الشخص.
ان الثروة البشرية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث درجة السيولة مقارنة بأشكال الثروة الخرى، أي لا يمكن تحويلها الى نقد بسهولة، لذا فان زيادة نسبة الثروة البشرية الى الثروة الكلية ستدفع باتجاه زيادة الاحتفاظ بالنقود، وهذا يعني ان هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود ونسبة الثروة البشرية.

W: الثروة بمختلف أشكالها، والتي يرتبط فيها الطلب على النقود بعلاقة طردية، حيث أن زيادة الثروة ستؤدي الى زيادة الطلب على النقود وبالعكس. ونتيجة لصعوبة قياس الثروة فان (فريدمان) استخدم مفهوم الدخل الدائم (Y_p) كبديل عن الثروة.

ان الدخل الدائم يمثل متوسط الدخل المتوقع الحصول عليها من مختلف أشكال الثروة.
U: هو المتغير العشوائي الذي يضم كل المتغيرات الأخرى التي لم ترد في الصيغة الاولى، كتفضيلات وأذواق الأفراد بالنسبة للنقود .

ان اتجاه العلاقة بين هذا المتغير والطلب على النقود تكون غير محددة الاتجاه، لأن الوحدات الاقتصادية تختلف فيما بينها من حيث تفضيلاتها النقدية، ولكن بشكل عام تزداد رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب.

لقد قام (فريدمان) بتطبيق هذه الصيغة على الاقتصاد الأمريكي وتوصل الى النتائج الآتية:
أولاً: ان مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة هي مرونة ضعيفة وتكاد تقترب من الصفر، أي ان الطلب على النقود لا يستجيب للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، أي أنه عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، ويمكن توضيح هذه العلاقة بيانياً بالشكل أدناه:

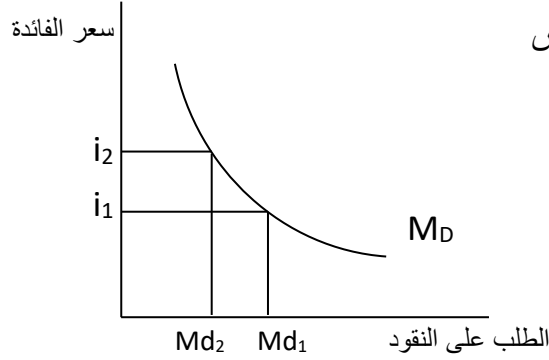


نلاحظ في هذا الشكل ان زيادة سعر الفائدة من i_1 الى i_2 لم يؤثر على حجم الطلب على النقود.

العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة لدى فريدمان

هذه الرؤية تختلف عن رؤية (كينز) حول العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، التي يرى انها علاقة عكسية كما مبين في الشكل ادناه:

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن ارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 أدى إلى انخفاض الطلب على النقود من Md_1 إلى Md_2 .



العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة لدى كينز

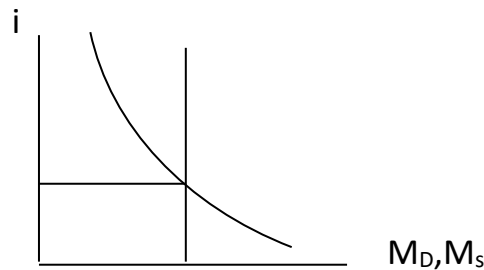
ثانياً: ان مرونة الطلب على النقود بالنسبة للدخل هي مرونة كبيرة تصل الى 1.8، أي اذا ازداد الدخل بمقدار وحدة واحدة سيزداد الطلب على النقود بمقدار 1.8.

ان مفهوم الدخل الذي استخدمه (فريدمان) هو مفهوم الدخل الدائم Y_p الذي سبق أن أشرنا اليه، بدلاً من الدخل الجاري Y الذي نحصل عليه من الحسابات القومية، لأن الدخل الدائم يتسم بالاستقرار، في حين ان الدخل الجاري يكون عرضة للتغيرات، أي لا يكون مستقرًا، لأن الدخل الجاري يتكون من جزئين هما الدخل المؤقت Y_t والدخل الدائم Y_p ، وان الدخل المؤقت يكون غير مستقرًا وهذا ما يجعل الدخل الجاري غير مستقر أيضاً.

$$Y = Y_t + Y_p$$

ثالثاً: ان دالة الطلب على النقود تتسم بالاستقرار، وهذا ما يجعل السلطات النقدية قادرة على التنبؤ بمسارات الطلب على النقود، وهو أمر يسهل عمل السلطات النقدية في ادارة السياسة النقدية.

فمن المعلوم ان السلطات النقدية تستطيع التحكم بعرض النقود الى درجة كبيرة واذا ما توفرت لديها القدرة على التنبؤ بمسارات الطلب على النقود، فانها تستطيع التنبؤ بمسارات سعر الفائدة، لأن الاخير يُحدد من خلال العرض والطلب على النقود كما مبين في الشكل أدناه، وهذا ما يؤدي في النهاية الى امكانية التنبؤ باتجاهات الاستثمار والنتاج الى حد ما .



سؤال: اذا ازداد الطلب على النقود بمقدار 1.8 نتيجة زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة ، فهل ان سرعة تداول النقود سترتفع أم ستخف أم ستبقى ثابتة؟

الجواب: ان سرعة تداول النقود ستخف بمقدار 0.8، لأن الزيادة في الطلب على النقود كانت أكبر من الزيادة في الدخل بمقدار 0.8 ، وبما ان الزيادة في الطلب على النقود تعني انخفاضاً في سرعة تداول النقود ، فان سرعة تداول النقود ستخف في هذه الحالة.

الخلاف بين النقوديين والكينزيين حول فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية

هناك عدم اتفاق بين النقوديين والكينزيين حول فاعلية كل من السياستين النقدية والمالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ، فالكينزيون يرون أن السياسة المالية هي السياسة التي يمكن لها أن تحدث تأثيراً في النشاط الاقتصادي، لذا يُعد الكينزيون من أنصار السياسة المالية، أما النقوديون فانهم يعتقدون بعدم قدرة السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي بخلاف السياسة النقدية التي تمتلك القدرة على احداث هذا التأثير، لذلك فان هذه المدرسة تُعد من انصار السياسة النقدية.

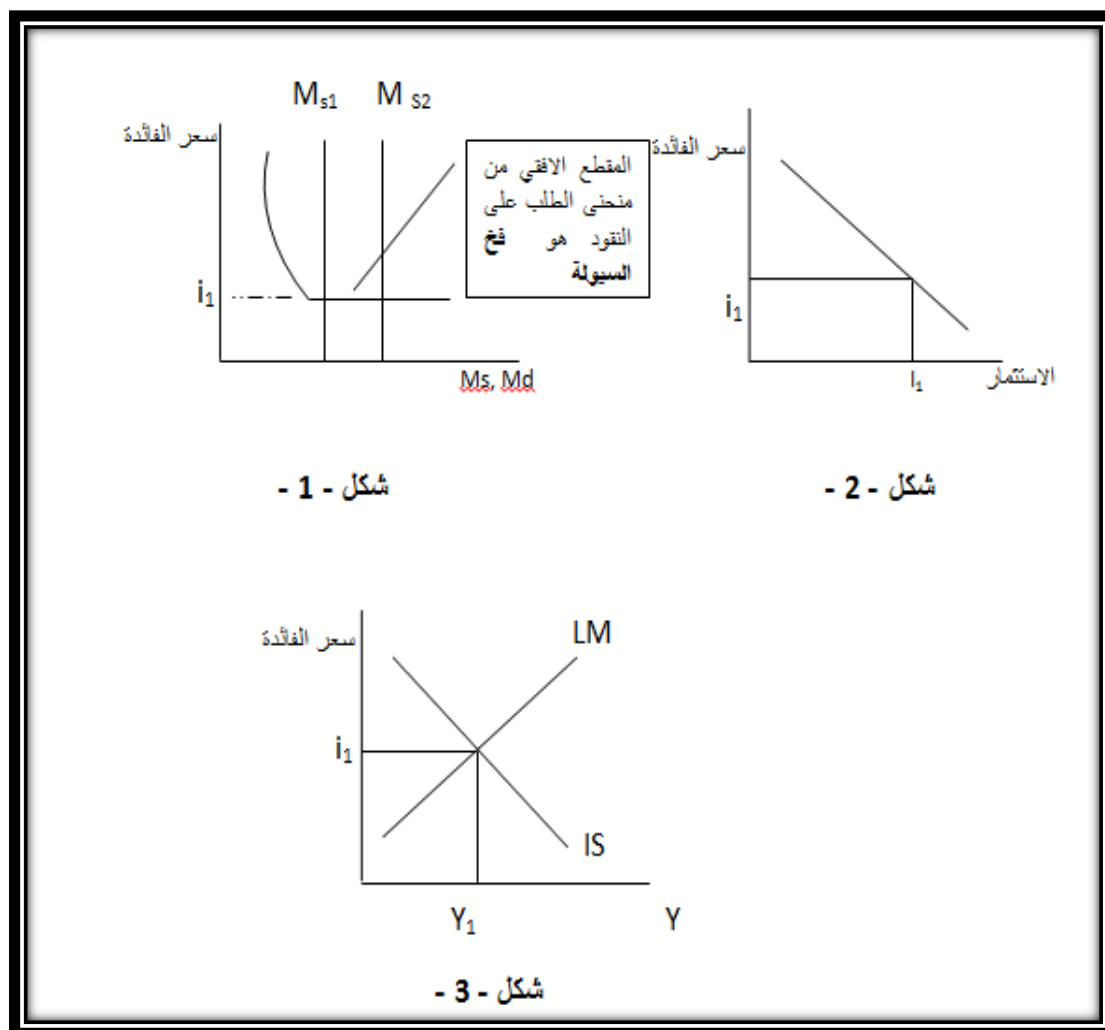
ان الحجج التي اعتمدتها المدرستان تعتمد سلوك سرعة تداول النقود V ، فالكينزيون يرون ان سرعة تداول النقود تتصف بعدم الثبات او الاستقرار، في حين يرى النقوديون ان سرعة تداول النقود تتسم بالاستقرار .

لقد استخدمت كلا المدرستين صيغة (فيشر) لتوضيح آرائهما ، وكما هو معلوم أن صيغة فيشر تتخذ الشكل الآتي:

$$MV = PY$$

فالكينزيون يرون أن سرعة تداول النقود تكون متغيرة ، لذا فان السلطات النقدية حينما تقوم بزيادة عرض النقود (في اوقات الانكماش أو الكساد الاقتصادي) من أجل زيادة النشاط الاقتصادي، فان سرعة تداول النقود ستخف بنفس المقدار الذي ارتفع فيه عرض النقود، أي ان الجانب الأيسر لصيغة فيشر MV يبقى بدون تغير وبالتالي فان الجانب الأيمن لهذه الصيغة PY الذي يمثل النشاط الاقتصادي لا يحدث فيه تغير، وهذا يعني ان التغير في عرض النقود لم يحدث تأثيراً في النشاط الاقتصادي، وقد استشهد الكينزيون بحالة فخ السيولة لدعم وجهة نظرهم. وقد أشرنا سابقاً الى ان وقوع الاقتصاد في منطقة فخ السيولة سيؤدي بحسب وجهة نظر كينز الى عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، لأن أية زيادة في عرض النقود سيقابلها زيادة في احتفاظ الوحدات الاقتصادية بالنقود بدلاً من شراء السندات، لاعتقادهم بان

سعر الفائدة سيرتفع وهو ما سيحملهم خسائر رأسمالية. لذلك يرى الكينزيون ضرورة اللجوء الى السياسة المالية نتيجة عجز السياسة النقدية في تحقيق الهدف المنشود. وكما بالشكل الذي تم شرحه سابقاً .



أما النقوديون فانهم يرون أن سرعة تداول النقود V تتسم بالثبات التي تجعل السياسة النقدية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، في حين أن السياسة المالية تكون غير فعالة ، لأن الانفاق الحكومي يتم تمويله إما عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض. وفي حالة تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الضرائب فإن هذه الضرائب ستؤدي الى انخفاض الدخل للمتاح للقطاع الخاص مما يؤدي الى انخفاض الانفاق من قبل القطاع الخاص، وهذا يعني ان الزيادة في الانفاق الحكومي قابله انخفاض في انفاق القطاع الخاص، وهو أمر يؤدي الى عدم حدوث تغير في الطلب الكلي، وهذا ما يُطلق عليه (أثر الازاحة) Crowding – out Effect ، الذي يعني أن الزيادة في الانفاق الحكومي الناجمة عن التمويل الضريبي يقابلها انخفاض في انفاق القطاع الخاص بالمقدار نفسه ، وكأنما حدثت ازاحة للإنفاق الخاص من قبل الانفاق الحكومي.

ان أثر الازاحة يحدث أيضا اذا لجأت الحكومة الى تمويل انفاقها عن طريق الاقتراض، حيث أن زيادة القروض من قبل الحكومة ستؤدي الى زيادة سعر الفائدة السوقي وهو ما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري من قبل القطاع الخاص بنفس المقدار الذي ازداد به الانفاق الحكومي، وبالتالي بقاء الطلب الكلي بدون تغيير.

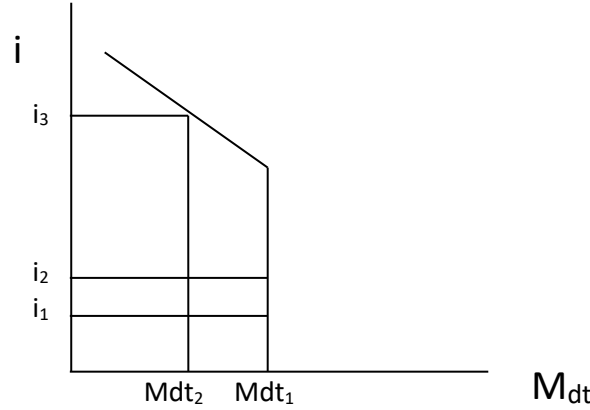
مما تقدم يتبين لنا أن اللجوء الى السياسة المالية سوف لن يحدث تأثيراً في النشاط الاقتصادي بحسب رأي النقوديين، لذا فان هذه الحقيقة تستدعي اللجوء الى السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي في ظل ثبات سرعة تداول النقود.

الفصل السابع : المدرسة الكينزية الحديثة: نظرية المحفظة الاستثمارية **The Portfolio Theory**

ان افكار هذه المدرسة تمثل تطويراً للأفكار التي جاء بها كينز، ومن أبرز روادها (جيمس توبن) و(وليام بومل)، وقد قام رواد هذه المدرسة بإجراء تعديلات على بعض الافتراضات التي افترضها كينز، حيث أشاروا الى أن هذه الافتراضات بعيدة عن الواقع، وتتمثل هذه التعديلات بما يأتي:

أولاً: ليس من الضروري القول أن النقود تُطلب لأغراض المعاملات والمضاربة والاحتياط، بل الاكتفاء بالقول بأن النقود تُطلب لأغراض أو دوافع متعددة بدون التمييز بين هذه الدوافع.

ثانياً: ان الطلب على النقود لأغراض المعاملات يكون مرناً بالنسبة لسعر الفائدة، بخلاف كينز الذي أشار الى أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات يكون عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، ماعدا أسعار الفائدة المرتفعة التي يصبح فيها هذا النوع من الطلب مرناً بالنسبة لسعر الفائدة، ويمكن توضيح الفرق بين المدرستين بيانياً على النحو الآتي:



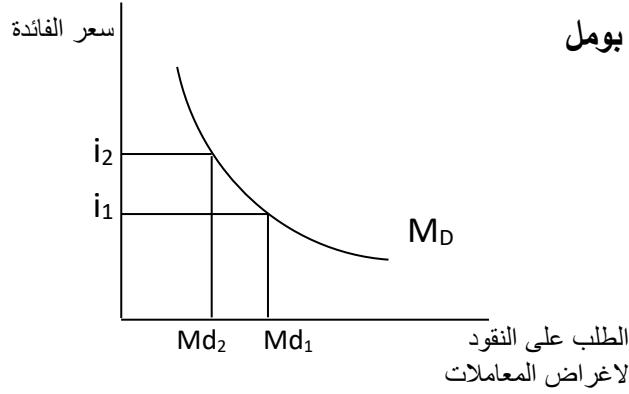
الطلب على النقود لأغراض المعاملات وعلاقته بسعر الفائدة لدى كينز

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات لدى كينز لا يستجيب للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة باستثناء أسعار الفائدة المرتفعة التي تصبح فيها العلاقة بينها علاقة عكسية، حيث نلاحظ أن ارتفاع سعر الفائدة الى i_3 أدى الى انخفاض الطلب على النقود لأغراض المعاملات الى المستوى Mdt_2 .

أما في الشكل (2) نلاحظ أن الزيادة في سعر الفائدة من i_1 الى i_2 قد أدى الى انخفاض الطلب على النقود من Mdt_1 الى Mdt_2 .

الطلب على النقود لأغراض المعاملات

وعلاقته بسعر الفائدة لدى توبن و بومل



ويمكن اثبات العلاقة العكسية بين الطلب على النقود لأغراض المعاملات وسعر الفائدة لدى كل من (جيمس توبن) و(وليام بومل) رياضياً على النحو الآتي:

لنفرض أن الفرد أو المستثمر لديه نوعان من الموجودات هما النقود والسندات، وأن النقود لا تُدر عائداً نقدياً في حين أن السندات تحقق عائداً نقدياً يتمثل بسعر الفائدة على السندات، بالإضافة الى امكانية تحقيق ربح رأسمالي من خلال التفاوت بين القيمة السوقية للسندات وقيمتها الاسمية.



ولو فرضنا أن هذا الشخص لديه مبلغ مقداره (1000) دينار استثمره في السندات، ولنرمز لهذا المبلغ بالرمز (T) ونفرض أنه يقوم بين فترة وأخرى بتحويل جزء من هذه السندات الى النقود الذي يستخدمه لاجراء المعاملات المختلفة، وليكن المبلغ المحول في كل مرة هو (200) دينار ونرمز له بـ (M)، في هذه الحالة تكون عدد المرات (n) التي يمكن بها تحويل السندات الى نقود (5) مرات كما مبيّن أدناه:

$$\text{عدد مرات التحويل} = \frac{\text{المبلغ الكلي}}{T} = \frac{\text{المبلغ المحول في كل مرة}}{M}$$

$$\text{أي أن } n = \frac{200}{1000} = 0.2 \text{ مرات}$$

ان هذا المبلغ المحول من السندات الى النقود (M) يمثل الطلب على النقود لأغراض المعاملات.

ان كل عملية تحويل من السندات الى نقود تنطوي على نوعين من التكاليف هما:

1- اجور الوسطاء والوقت والجهد المبذول في عملية التحويل والتي نرمز لها بـ (b) والتي تزداد بازدياد عمليات التحويل.

2- العائد المضحي به نتيجة تحويل السندات الى نقود، وهذا العائد يتمثل بسعر الفائدة (i) مضروباً بالجزء المحول من السندات الى نقود M.

ان هذين النوعين من التكاليف يمكن تمثيلهما بالمعادلة الآتية:

$$C = b T / M + i M / 2$$

حيث أن :

C : تمثل التكاليف الكلية لعملية تحويل السندات الى نقود.

b : اجور الوسطاء والوقت والجهد المبذول في عملية التحويل.

M/T : عدد مرات التحويل ، وبهذا فان bT / M اجور الوسطاء التي يتحملها الشخص بعدد مرات التحويل .

i M / 2 : متوسط العوائد المضحي بها نتيجة عملية التحويل.

وإذا أخذنا المشتقة الجزئية للمعادلة أعلاه، سنحصل على الصيغة الآتية:

$$M = \sqrt{2bT / i}$$

هذه الصيغة تسمى صيغة الجذر التربيعي أو صيغة الخزين أو صيغة (توبن - بومل)، وهي تبين كما هو واضح من الصيغة أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات M يرتبط بعلاقة طردية باجور الوسطاء b ، وعلاقة عكسية بسعر الفائدة i .

مثال: اذا افترضنا أن أحد الأشخاص استثمر مبلغاً مقداره 2400 دينار في السندات، وكان سعر الفائدة مساوياً لـ 5% وان اجور الوسطاء كانت مساوية لـ (2) دينار، فما مقدار الطلب على النقود لأغراض المعاملات؟

الجواب: باستخدام صيغة الجذر التربيعي نستطيع التوصل الى حجم هذا الطلب وعلى النحو الآتي:

$$M = \sqrt{2bT / i}$$

$$M = 2 \times 2 \times 2400 / 0.05$$

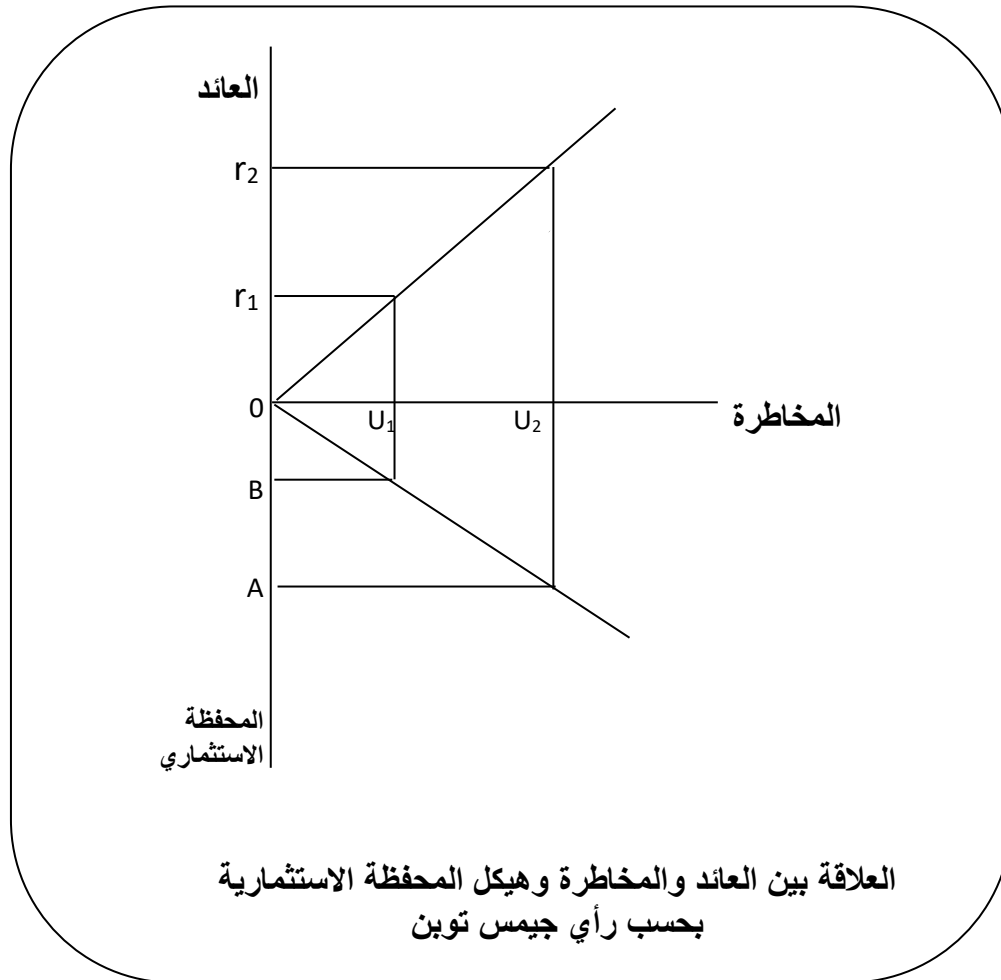
$$M = \sqrt{192000} = 438$$

سؤال: اذا افترضنا ان سعر الفائدة في المثال أعلاه ازداد من 5 % الى 10 % فما مقدار الطلب على النقود لأغراض المعاملات في هذه الحالة، ثم فسر النتيجة؟

ثالثاً: ان الفرضية الأخرى التي تم تعديلها من قبل اتباع هذه المدرسة تتمثل بأن كينز كان يفترض وجود محفظة استثمارية تتكون من النقود او السندات، بمعنى آخر ان الفرد لا يحتفظ بمحفظة استثمارية تتكون من النقود والسندات معاً، بل تتكون من موجودٍ واحد هو النقود أو

السندات. ولكن جيمس توبن أشار الى أن هذه الفرضية غير واقعية، لأن الفرد يحتفظ بمحفظة استثمارية متنوعة تتكون من النقود والسندات من أجل تقليل خسائره الناجمة عن التقلبات في قيم هذين الموجودين.

لقد أشار (جيمس توبن) الى أن الشخص أو المستثمر يستمر في توزيع موجوداته بين النقود والسندات الى النقطة التي تتساوى فيها الكلفة الحدية للموجودات مع إيراداتها الحدية، ويمكن توضيح الكيفية التي يتم بها توزيع الموجودات بيانياً على النحو الآتي:



ان الجزء الأعلى من الشكل أعلاه يمثل العلاقة بين المخاطرة والعائد، حيث ان العائد يرتبط بعلاقة طردية بالمخاطرة، أي يزداد العائد بزيادة المخاطرة. أما الجزء الأسفل فانه يوضح العلاقة بين العائد وهيكل المحفظة الاستثمارية، حيث أن العائد يزداد مع ازدياد حجم السندات في المحفظة الاستثمارية وينخفض بانخفاضها، وان الزيادة في هذا العائد يقابلها زيادة في المخاطرة لوجود العلاقة الطردية بينهما.

لنفرض أن الثروة الكلية للفرد تتمثل بالمسافة $0A$ ، فعندما يكون عند النقطة (0) فإن جميع ثروته تتكون من النقود فقط ، وهنا يكون حجم العائد والمخاطرة مساويين للصفر ، لأن النقود لا تحقق عائداً ولا تتطوي على مخاطرة نتيجة التقلبات في سعر الفائدة.

أما إذا كان الشخص نفسه عند النقطة (A) فإن هذا يعني أن جميع ثروته تتكون من السندات، وهنا يكون حجم العائد مساوياً لـ (u_1) والذي تكون فيه المخاطرة عند المستوى (r_1) .

ان النقطتين (0) و (A) تمثلان الحالتين المتطرفتين اللتين أشار إليهما كينز، حيث انه يرى أن الشخص يحتفظ بموجوداته أما عند النقطة (0) أو النقطة (A) ، في حين أن جيمس توبن يرى أن الشخص يحتفظ بموجوداته في مكان يقع بين هاتين النقطتين وليكن عند النقطة (B) ، فإذا كان الشخص عند هذه النقطة، فإن حجم العائد الذي يحققه يتمثل بـ (u_2) الذي يقابل مخاطرة مقدارها (r_2) . وكما أشرنا أعلاه أن هذا الشخص يغير توزيع موجوداته بين النقود والسندات حتى تتساوى الكلفة الحدية لهذه الموجودات مع إيراداتها الحدية.

يتضح مما تقدم أن الفرد يوزع موجوداته بين النقود والسندات بحسب رأي جيمس توبن، أي أنه يحتفظ بمحفظة استثمارية متنوعة، بخلاف كينز الذي كان يعتقد بأن الفرد يحتفظ بمحفظة استثمارية غير متنوعة تتكون من النقود او السندات.

- أسئلة -

- س1: ماهو مضمون صيغة الجذر التربيعي وماهي العناصر التي تتكون منها هذه الصيغة؟
- س2: ماهي التكاليف التي يتحملها المستثمر عندما يقوم بتحويل سنداتة الى نقود بحسب رأي(توبن) و(بومل)، وضح ذلك رياضياً ولفظياً؟
- س3: وضح بيانياً ولفظياً كيفية توزيع الفرد لموجوداته بين النقود والسندات بحسب رأي جيمس توبن؟